وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement Supérieur et de
la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: القانون الخاص

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

تداعيات الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون خاص

من إعداد الطالب(ة):

بوجلال نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بن بدرة عفيف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):.....عون فاطمة الزهرة .....رئيسا

الأستاذ(ة):.....بن بدرة عفيف.....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة):.....بن عبو عفيف.....مناقشا

السنة الجامعية:2026/2025

نوقشت يوم : 2026/07/06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

حررت هذه الوثيقة
من طرف العون
عابد عايدة إيناس

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : بوجلال الإسم : نور الهدى

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 413201075 والصادرة بتاريخ: 2024.10.26

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون الخاص

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

تداعيات الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 19/07/2026

إمضاء المعني

بلدية مستغانم
نظرا للتصديق المادي لإمضاء
20 JUIL. 2026

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

CS Scanné avec CamScanner


بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

شكروتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه،الذي وفقني وأعإنني على إتمام هذا العمل المتواضع،فله الشكر والثناء على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنإن إلى والدي الكريمين، اللذين كإنا السند والدافع الأول في مسيرتي العلمية، بما قدماه لي من رعاية وتضحية ودعم مادي ومعنوي.

فلهما مني اصدق عبارات التقدير والعرفإن، راجية من الله تعالى إن يجزيهما خير الجزاء، وإن يديم عليهما الصحة والعافية.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ "**بن بدرة عفيف** "على هذا العمل،على ما قدمه لي من توجيهات قيمة ونصائح بناءة وإرشادات علمية دقيقة.

كما أعبر له عن بالغ تقدري لصبره الكبير وتشجيعه المستمر،وحرصه الدائم على متابعة بحثي العلمي،فله مني أسمى عبارات الشكر والعرفإن،سائلا الله تعالى إن يجزيه خير الجزاء،وإن يبارك في علمه وعمله.

كما لا يفوتني إن أشكر جميع الأساتذة الكرام الذين ساهموا في تكويني خلال مشواري الجامعي.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة،وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية وتوجيهات قيمة تسهم في إثراء هذا العمل وتصويبه.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل

الحمد الله الذي يسر لنا البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات.

وفي اللحظة أكثر فخرا أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أنت الإجابة الثابتة.. الفورية السريعة التي لا تقبل المراجعة أو التراجع عنها أذا سئلت الأقدار في حياتي.

إلى" **قرة عيني أبي**" أدامك الله

و أهدي فرحة تخرجي وثمرة نجاحي إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحاتي ذات الدعوات السخية ملجأي ويدي اليمنى.

سندي ومصدر الأمان الذي استمد منه قواي نور عيني حظي الجيد وفخري، إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنيت أن تقر عينها في يوم كهذا، **إلى" أمي العزيزة".**

والحمد الله على إتمام تخرجي.

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحوّلًا بنيويًا عميقًا فرضته الثورة الرقمية، وفي مقدمتها التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد أداة تقنية لتحسين الأداء، بل أصبح قوة مُؤثرة تعيد تشكيل منطق الإنتاج والتوزيع واتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية. فقد أضحى هذا الذكاء القائم على الخوارزميات المتقدمة وتحليل البيانات الضخمة عنصرًا استراتيجيًا يحدد قدرة الشركات على البقاء والمنافسة في أسواق تتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم الاستقرار.

وفي ظل هذا التحول، تغيّرت طبيعة المنافسة بين الشركات بشكل جذري؛ إذ لم تعد ترتكز فقط على الموارد التقليدية أو الحجم المالي للمؤسسة، بل أصبحت تقوم بشكل متزايد على امتلاك المعرفة الرقمية، والقدرة على توظيف الذكاء الاصطناعي في استباق سلوك المستهلكين، وتحسين سلاسل الإمداد، وتطوير المنتجات والخدمات بسرعة تفوق المنافسين. وبذلك، برزت فجوة تنافسية جديدة بين المؤسسات التي تملك قدرة متقدمة على إدماج هذه التقنيات، وتلك التي لا تزال تعتمد على النماذج التقليدية في التسيير.

غير أن هذا التحول العميق لا يقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليطرح إشكالات قانونية وتنظيمية دقيقة ومعقدة، تتعلق بإعادة تعريف حدود المسؤولية في ظل أنظمة تتسم بالاستقلالية النسبية، وبمدى حماية البيانات الشخصية في بيئة تعتمد على جمع وتحليل كميات هائلة من المعلومات، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالملكية الفكرية والشفافية في القرارات الخوارزمية. كما يثير هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة قواعد المنافسة التقليدية على ضبط ممارسات قد تتخذ طابعًا غير مباشر أو غير مرئي عبر أنظمة ذكية تؤثر في الأسعار والسوق دون تدخل بشري مباشر.

وانطلاقًا من هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأثر المركب للذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات، من خلال تفكيك أبعاده المفاهيمية والاقتصادية والقانونية، وبيان كيفية إعادة تشكيله لقواعد المنافسة داخل الأسواق الحديثة، مع الوقوف على أبرز الإشكالات التي يطرحها على مستوى حماية التوازن التنافسي وضمان عدالة السوق في ظل التحول الرقمي المتسارع.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يؤثر الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات، وهل يسهم في تعزيز المنافسة العادلة أم في إعادة تشكيلها بشكل قد يهدد توازن السوق؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الشركات وتعزيز قدرتها التنافسية؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والتنظيمية الناتجة عن توظيفه في بيئة الأعمال؟
- إلى أي مدى يمكن للقواعد القانونية الحالية ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التنافسي؟
- وما هي أبرز المخاطر المرتبطة بحماية البيانات والملكية الفكرية في هذا السياق؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية مزدوجة، نظرية وعملية. فمن الناحية النظرية، تساهم في توضيح المفاهيم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمنافسة بين الشركات، وتسلط الضوء على العلاقة التفاعلية بين التطور التكنولوجي والقانون الاقتصادي.

أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول واقعًا اقتصاديًا حديثًا تتزايد فيه هيمنة التقنيات الذكية على قرارات الشركات واستراتيجياتها، مما يجعل فهم تأثيراتها ضرورة ملحّة لصناع القرار والمشرعين على حد سواء، بهدف ضمان منافسة عادلة ومتوازنة في الأسواق.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي والمنافسة بين الشركات .
- تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية .
- إبراز تأثير التقنيات الذكية على طبيعة المنافسة في الأسواق .
- دراسة الإشكالات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة ما يتعلق بحماية البيانات والملكية الفكرية .
- تقييم مدى حاجة الإطار القانوني الحالي إلى التكييف مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الحداثة والأهمية المتزايدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الاقتصادية .
- التأثير المباشر لهذه التقنيات على أساليب المنافسة بين الشركات .
- الحاجة إلى فهم الإطار القانوني المنظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال .
- الرغبة في دراسة موضوع يجمع بين الجانب الاقتصادي والتقني والقانوني في آن واحد .
- الإسهام في إثراء البحث الأكاديمي حول موضوعات الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي .

المنهج المعتمد في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمنافسة، وتحليل أثرها على بيئة الأعمال. كما تم الاعتماد على المنهج القانوني عند دراسة المسؤولية القانونية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تحليل النصوص والمبادئ القانونية ذات الصلة.

خطة البحث :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث يتناول الفصل الأول الإطار الذكاء الاصطناعي كمفهوم جديد ضمن مفهوم المنافسة المشروعة ، وذلك من خلال مبحثين؛ يتناول المبحث الأول ماهية الذكاء الاصطناعي من خلال التطرق إلى مفهومه وتطبيقاته في بيئة الأعمال، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة ماهية المنافسة بين الشركات من خلال توضيح مفهوم المنافسة واستعراض أنواعها. أما الفصل الثاني فيتناول أثر الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات، حيث يبحث المبحث الأول في دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الشركات من خلال دراسة الوكلاء الأذكياء وروبوتات الدردشة، إضافة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية باستخدام هذه التقنيات، في حين يتناول المبحث الثاني المسؤولية القانونية المترتبة عن استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال المنافسة، من خلال التطرق إلى المسؤولية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، والمسؤولية المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

الفصل الأول

الذكاء الاصطناعي كمفهوم جديد ضمن مفهوم المنافسة المشروعة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت من أبرز العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي وأداء الشركات. فلم يعد استخدام هذه التقنيات مقتصرًا على المجالات التقنية أو الصناعية، بل امتد إلى مختلف القطاعات، حيث أصبحت الشركات تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، وتطوير المنتجات، وتحسين جودة الخدمات، وإدارة سلاسل الإمداد، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بما يمكنها من تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية.

وفي المقابل، تقوم الأسواق الحديثة على مبدأ المنافسة الحرة والمشروعة، التي تعد أساسًا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتشجيع الابتكار، وحماية مصالح المستهلكين. غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي في النشاط الاقتصادي أفرز واقعًا جديدًا، إذ أصبح يمثل مصدرًا للميزة التنافسية من جهة، كما قد يثير من جهة أخرى إشكالات قانونية تتعلق بإمكانية استغلاله في تقييد المنافسة، أو تعزيز المراكز المهيمنة، أو التأثير في آليات السوق بوسائل يصعب اكتشافها أو إثباتها بالوسائل التقليدية.

وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمنافسة بين الشركات، من خلال بيان الكيفية التي أسهمت بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل البيئة التنافسية، وما ترتب على ذلك من فرص لتعزيز الكفاءة والابتكار، إلى جانب التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه سلطات المنافسة في مواكبة هذا التطور التقني.

المبحث الأول : ماهية الذكاء الاصطناعي

لتحديد ماهية الذكاء الاصطناعي أهمية كبرى ؛ كونه سيكون أساساً لما يبنى عليه ، خاصة ونحن بصدد إيجاد تنظيم قانوني لمصطلح تقني ذي أثر بليغ في تسيير حياة الناس، مما يجعل من الإلمام به فيه نوع من الصعوبة، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود موقف ثابت بالنسبة إلى هذا العلم سواء من الناحية القانونية أم من الناحية الفقهية، ويمكن تبرير ذلك بحداثة هذا العلم وسرعة تطوره وكثرة استخدام تطبيقاته وتنوعها بشكل واسع وخصوصية كل تطبيق منها عن الآخر، وكذلك سر انتشاره لما يتمتع به من خصائص وسمات تجعل من تنظيم استعماله غاية في الأهمية.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التطورات التقنية في العصر الحديث، ويُقصد به فرع من فروع علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم وتطوير أنظمة وبرامج قادرة على محاكاة الذكاء البشري في أداء المهام التي تتطلب التفكير، والتعلّم، والاستنتاج، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات. [1]

ويُعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه :**قدرة الآلات والبرامج الحاسوبية على تنفيذ مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا، مثل التعلّم من البيانات، وفهم اللغة، والتعرف على الأنماط، واتخاذ القرارات بصورة مستقلة أو شبه مستقلة**[2].

وقد شهد هذا المجال تطورًا كبيرًا بفضل التقدم في تعلم الآلة، والتعلم العميق، وتوفر كميات ضخمة من البيانات، مما أدى إلى انتشار تطبيقاته في مختلف القطاعات، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والصناعة، والتجارة، والأمن، والنقل.

---

[1] Luger GF. Artificial intelligence: structures and strategies for complex problem solving, 6th Ed, Pearson Education, Harlow, England, 2009. p5. 10

[2] علاء عبد الرزاق ، نظم الملعومات و الذكاء الاصطناعي ، طبعة 1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999، ص 16

الفرع الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي: بأنه العلم الذي يسعى إلى تطوير نظم حاسوبية تعمل بكفاءة عالية تشبه كفاءة الإنسان الخبير أي وبمعنى آخر أنه قدرة الآلة على تقليد ومحاكاة العمليات الحركية والذهنية للإنسان، وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج والرد والاستفادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية [1].

كما يمكن تعريفه على أنه علم بناء ألات لإنجاز الأعمال التي تتطلب ذكاء عندما يقوم بها الانسان، وهي دراسة كيفية جعل الحواسب تفعل أشياء يختص بها الانسان بشكل أفضل[2].

قد عرفه Michael Heinlein & Andreas Kaplan يعرف الذكاء الاصطناعي "AI"بأنه القدرة للنظام على تحليل البيانات الخارجية بشكل دقيق، واستيعاب هذه البيانات والتعلم منها، ثم استخدام هذه المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف بمرونة[3].

قد عرف أيضا أن الذكاء الاصطناعي هو محاكاة الذكاء البشري في آلات مبرمجة للتفكير مثل البشر، وتقليد أفعالهم ويُمكن أيضا تطبيق المصطلح على أية آلة تعرض سمات مرتبطة بالعقل البشري مثل التعلم وحل المشكلات[4] ".

---

[1]عمر بلجازية وأخرون، مداخلة بعنوان: الذكاء الاصطناعي والمؤسسات الناشئة في الجزائر: مدخل مفاهيمي، الملتقى الوطني الحصوري وبتقنية التحاصر عن بعد بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الناشئة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2024، ص 05

[2]أيات عبد القادر بسيوني أبو سعد ، أثر الذكاء الاصطناعي على تحسين ادارة الموارد البشرية دراسة ميدانية على البنك الأهلي المصري، المجلة العلمية للدراسات العلمية والبيئية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 02 جامعة المستقبل، مصر، 2024،ص 274

[3]لبق سمير بابوق، دعاء محمود القرعان، تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على المجتمعات الانسانية مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 05، الجامعة الاردنية، 2024، ص 1020

[4]محمد بن فوزي الغامدي، الذكاء الاصطناعي في التعليم، ط1، شبكة الألوكة قسم الكتب الدمام، المملكة العربية السعودية، 2024، ص 12

حسب Stuart J. Russellو Peter Norvig الذكاء الاصطناعي هو دراسة العوامل (الوكلاء) التي تستقبل المدركات من البيئة وتقوم بأفعال، بحيث أن هذه العوامل يجب أن تكون عقلانية(rational agents) ، أي تتصرف وفقا لما هو صائب بناءً على ما تعرفه.[1]

أما معنى كلمة (الاصطناعي (فترتبط بالفعل (يصنع أو يصطنع) ، ومن ثم تطلق تلك الكلمة على كل الأشياء التي قد تنشأ نتيجة نشاط أو فعل يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء المادية والمعنوية من قبل الإنسان تمييزاً عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولودة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان[2].

كما يعرف قاموس (روبير الصغير) الذكاء الاصطناعي بأنه : " جزء من علوم الحاسب الآلي ، الذي يهدف لمحاكاة قدرة معرفية لإستبدال الإنسان في أداء وظائف مناسبة ، في سياق معين ، تتطلب ذكاء[3].

سبب تسميته بالذكاء الاصطناعي وليس التفكير الاصطناعي ، فذلك يرجع إلى ما أورده الفقيه (دافيز) في إحدى مقالاته التي تحدث فيها عن مخاطر الذكاء الاصطناعي ، مبيناً سبب تسميته (بالذكاء الاصطناعي) بشكل غير مباشر عندما أكد على أنه لا خطر ممكن أن يتولد عن التطبيقات الذكية مهما كانت درجة ذكائها ؛ لأنها عديمة التفكير ، وذلك عند إجابته عن تساؤل مهم ؛ مفاده : من أين يأتي القلق ، هل من الوعي الذي تتمتع به الآلة الذكية ؟ قائلاً : "قمع إننا نفعل الكثير من دون وعي ، مثل إدراكنا للمشاهد المرئية والمسموعة، وتكويننا للجمل التي نقولها، يبدو أن الناس يقرنون الخطط المعقدة

[1] Russell S. J. & Norvig P. (2010). Artificial Intelligence: A Modem Approach (3rd ed., pp. 1-2). Pearson Education p 09..

[2] Caferra Ricardo: Logique pour l'informatique et pour l'intelligence artificielle Hermes Sciences Publication, Paris, France, 2011, p 20.

[3] د ياسين سعد غالب ، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، طبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان – 2011، ص 23

بالتفكير الواعي المعتمد ، ويبدو من غير المعقول أن تفعل شيئاً معقداً ، كالسيطرة على العالم دون تفكير واع ، بل وقد يكون من الصعب على الناس تخيل أن الذكاء الإصطناعي يمكن أن يمثل تهديداً وجودياً ، إلا إذا كان يتمتع بتفكير واع [1].

وهناك من قال بأن الذكاء الاصطناعي هو : ذلك العلم الذي يهتم بصنع آلات ذكية تتصرف كما هو متوقع من البشر أن يتصرف في أداء مهامه .

يتطرق إلى المجالات الآتية[2] :

- اللغة الطبيعية .
- الروبوت .
- التعرف على الكلام .
- الشبكات العصبية الاصطناعية .
- الأنظمة الخبيرة .

وقال آخر بأن الذكاء الاصطناعي هو : عملية فهم ومحاكاة لطبيعة الذكاء الإنساني من خلال عمل برامج الحاسوب الآلية الذكية ، الموجودة حالياً في مختلف مناحي الحياة ، والتي منها برامج الاستثمار والترجمة والطائرات بدون طيار والسيارات الذاتية القيادة الذاتية[3].

وهناك من ذهب إلى تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: فرع من فروع علم الكمبيوتر ، قائلاً بأنه : " ذلك الفرع من علم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلاً من

---

[1] د. سارة بن ثنيان بن محمد آل سعود، التطبيقات التربوية للذكاء الاصطناعي في الدراسات الاجتماعية ، قسم المناهج وطرق التدريس ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ، ص 144-145

[2] Thagard P. Computational philosophy of science, The MIT Press, Edition, London, England. 1998. p 20. "

[3] د. محمد الهادي، التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنيت، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2005، ص 15.

الإنسان، والتي تتطلب التفكير والتفهم والتكلم والسمع والحركة بأسلوب منظم ومنطقي ، أو هو أحد علوم الحاسوب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأسباب التي نسبت لذكاء الإنسان والغرض منه هو إعادة البناء باستخدام الوسائل الاصطناعية – الحواسيب – التفكير والإجراءات الذكية "[1].

الفرع الثاني : خصائص الذكاء الاصطناعي

هناك العديد من الخصائص التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي وأنظمته والتي سنتطرق إليها من جانب أهميتها القانونية بدرجة أكبر عوض التركيز على أهميتها التقنية، وتكمن أهمية الخصائص القانونية للذكاء الاصطناعي في تأثيره المستمر والمتزايد على جميع مناحي الحياة الإنسانية، لكونه يتمتع بالعديد من الخصائص التي لا يمكن حصرها كلها حاليا لتعلقها بالذكاء بالدرجة الأولى ، كالتعلم الذاتي ، صنع القرار ، الإدراك ، الإبداع، الابتكار وحل المشكلات ، وعليه وجب فهم معمق لخصائص الذكاء الاصطناعي للاستفادة من مميزاته الخاصة ، لذا نتطرق إلى خصائص الذكاء الاصطناعي المرتبطة بالتأثير في المجالات القانونية والتي يمكن أن تؤثر مستقبلا في تحيين الأطر قانونية الحالية للتوافق مع هذه الخصائص وذلك على النحو التالي :

1-القدرة على التنبؤ والتكيف واتخاذ القرار .

يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التكيف مع المواقف الجديدة مما يسمح لها بأداء مهام كانت حكرا على البشر[2] ، كما يعمل الذكاء الاصطناعي على تقديم شروحات وتفسيرات كشرح المواد الدراسية وتقديم الإرشادات للطلبة بما يتلاءم وقدراتهم العقلية ، وله

[1]زين عبد الهادي ، الأنظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019 ، ص 3-2

[2]هاشمي رشيدة ملياني عبد الوهاب، الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي)، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد ،14 العدد ،02 جوان 2024، ص 50

القدرة على التنبؤ من خلال تحليل البيانات والمعلومات ومن ثم اتخاذ القرارات بشكل أفضل[1].

بحيث يستخدم الذكاء الاصطناعي الخوارزميات والبيانات التي تمت برمجتها فيه والتي يقوم باستخدامها في اتخاذ القرارات والتنبؤات المستقبلية ، ونجد قدرة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ والتكيف على سبيل المثال في أنظمة البرمجيات النفعية مثل القدرة على تصحيح الأخطاء الإملائية الموجودة في برنامج الكتابة بالكمبيوتر، وعلى التنبؤ لما سيكتبه المستخدم في النظام الموجود في محرك البحث قوقل، وينطبق الشيء نفسه على المركبات ذاتية القيادة مثل السيارة والطائرة بدون طيار، حيث يمكن للأنظمة التحكم واتخاذ جميع القرارات الملاحية الخاصة بها[2]، ناهيك عن التنبؤ في مجالات التسويق والأحوال الجوية والمجالات الطبية وغيرها .

وهناك تطبيقات مهمة للذكاء الاصطناعي في القانون لها القدرة على مراجعة المستندات ووضع علامة عليها باعتبارها ذات صلة بحالة معينة والعثور بسرعة على مستندات مشابهة .وفي المجال الصناعي يمكن لبرمجيات الذكاء الاصطناعي اتخاذ قرارات نتيجة تحليل البيانات تؤدي إلى تحسين الإنتاجية.

أما في المجال التجاري فهناك أنظمة وتطبيقات تمتاز بخصائص التنبؤ والتكيف واتخاذ القرار، تمكنها من التنبؤ برغبات الزبائن المستقبلية وتوقعات السوق بناء على البيانات الواقعية بدلا من الاحتمالات القائمة على مشاعر الإنسان، كما تعمل على التواصل مع العملاء أو ما يعرف بخدمة العملاء باستخدام روبوتات الدردشة، وعلى سبيل المثال لا الحصر : في جمهورية مصر العربية ضمن القطاع المصرفي قام البنك الأهلي المصري بافتتاح أول فرع له يقدم خدمات الكترونية عن طريق أجهزة الذكاء الاصطناعي

[1]قزلان سليمة، يونسي حفيظة ضبط الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي)، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر المجلد ،14، العدد 03 سبتمبر 2024، ص 102.

[2]خالد ممدوح ابراهيم التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 37

المتمثلة في ماكينات الصراف الآلي والحواسيب التي يمكنها التفاعل مع العملاء والرد على استفساراتهم وانجاز المهام الخاص بالزبائن[1].

2-التفاعل والتعلم باستمرار:

من الخصائص المهمة والأساسية للذكاء الاصطناعي القابلية على التعلم بشكل مستمر من الخبرات والممارسات السابقة من خلال القدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها، والقدرة على التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة وتوظيفها في مواقف جديدة والأخذ بعين الاعتبار الأخطاء السابقة،[2] مما يؤدى إلى تحسين أدائها بمرور الوقت دون الحاجة إلى تدخل بشري، وبالتالي حل المشكلات والتعامل معها بشكل أفضل مما سبق والوصول إلى نتائج صحيحة ومرضية، بالإضافة تحسين التفاعل بين الإنسان والآلة عبر واجهات تفاعلية من خلال تطوير نظام الحوار .

بحيث يعتبر التعلم الآلي جزء أساسي من مجالات الذكاء الاصطناعي، ويقصد به برمجة الحاسوب لتوليد خوارزميات بصفة دائمة قادرة على التعلم وتحسين أدائها من خلال التفاعل مع البيانات دون الحاجة إلى برمجة يدوية عن طريق تزويد الأنظمة بالبيانات والمعلومات حتى يصبح مستقلا بذاته.[3]

ومن التطبيقات التي تستعمل التعلم الآلي نذكر : تطبيقات الترجمة محركات البحث..... وغيرها .

---

[1]أحمد على حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر ، العدد 76، جويلية 2021، ص 1538

[2]شتوح انفال هبة الله بهناس نسيمة، الذكاء الاصطناعي وآثاره في التعامل التجاري، مذكرة ماستر حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة السنة الجامعية 2021-2022، ص 15

[3]عبد الكريم حرز الله ، بن يوسف بن خدة، العدد التجريبي (التعلم الالي كجزء من الذكاء الاصطناعي)، مجلة العلوم والتكنولوجيا، جامعة الجزائر 2019، ص 14

3- القدرة على الحركة والإدراك .

تبعا لزيادة حجم المعلومات يتميز الذكاء الاصطناعي حاليا نتيجة التطور التكنولوجي والرقمي المستمر بقدرات إدراكية متقدمة أقل ما يقال عنها أنها تتصف بالذكاء، تتمثل في الإدراك البصري، الإدراك السمعي إدراك الكلام وكذا الاستشعار الحسي، والمجسدة واقعيا وفعليا في الأجهزة والآلات المتعددة مثل السيارات ذاتية القيادة، الطائرات بدون طيار، البرمجيات التي تساعد على البحث عن المعلومات في مواقع الويب التحكم في الأضواء وتنظيم الحرارة ،[1] كما ساهم التطور التكنولوجي من صنع آلات وروبوتات شبيهة بالإنسان يمكنها الحركة والإدراك تتمتع بنوع من الاستقلالية دون تدخل بشري تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع دون التأثير على الكفاءة في أداء المهام .

حيث يتمثل الإدراك البصري في تمكين الآلة أو الأجهزة الحاسوبية من التعرف على الأشخاص أو الأشكال، أما إدراك الكلام أو التعرف على الكلام فهو جعل الحاسب قادر على فهم وتفسير اللغة البشرية ما يخوله فهم الأوامر الشفوية وتنفيذها، ومن أمثلة هذه التطبيقات الرد الآلي على المكالمات الهاتفية وتوجيه المكالمة إلى القسم أو المصلحة المختصة، في حين أن الإدراك السمعي يُمكن الآلة من تلقى الإشعارات السمعية كالصوت وتفسيرها لاحقا في وقت وجيزا جدا، ولأنظمة الذكاء الاصطناعي استشعار بيئتها وتفسيرها باستخدام أجهزة استشعار وأجهزة إدخال مختلفة[2].

جدير بالذكر أن شركة أمازون تستخدم أكثر 7.5 مليون روبوت قائمة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في مراكزها حول العالم تعمل جنبا إلى جنب مع الموظفين قادرة على التنقل لتنفيذ مهام متنوعة مثل : نقل الطرود وفرز العناصر وإنشاء عبوات مخصصة مما عزز عمليات الفرز والتخزين وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتسريع عمليات

[1] تاريخ الاطلاع 2026/05/18 الساعة 2323:13 سا https ://**techvidan.com/tutorials/ai-tutorail**

[2] هاشمي رشيدة ملياني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 4751 .

التسليم، وتشير تقديرات هذه الشركة أنه يمكن أن تحقق أرباح تصل إلى 10 مليارات دولار سنويا بحلول عام 2030 بفضل استخدام الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي[1] .

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن خصائص الذكاء الاصطناعي تجمع بين التكنولوجيا الحديثة والذكاء الإنساني، وذلك من أجل خلق أنظمة وتقنيات وتطبيقات ذكية ومتطورة قادرة على القيام بمختلف المهام والوظائف المتنوعة التي يقوم بها الإنسان في حياتنا اليومية وذلك في شتى المجالات والميادين.

المطلب الثاني : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال :

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل أحد أهم محركات التحول في مجال التسويق الحديث، إذ انتقلت الشركات من الاعتماد على أساليب التسويق التقليدية إلى توظيف الخوارزميات الذكية القادرة على تحليل كميات هائلة من البيانات واستخلاص الأنماط السلوكية للمستهلكين. ويُعزى ذلك إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على الجمع بين تحليل البيانات، والتعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، بما يسمح بفهم احتياجات العملاء الحالية والتنبؤ باحتياجاتهم المستقبلية، الأمر الذي جعل منه أداة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الرقمية.[2]

[1] عبد الحق سويلم، محمد صافي ماهية الذكاء الاصطناعي)، كتاب جماعي دولي محكم، تحت عنوان الذكاء الاصطناعي رؤى متعددة التخصصات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية برلين ألمانيا، سنة 2024، ص 11

[2] ابو بكر خوالد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال ، ط 19 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية و الاقتصادية ، برلين ألمانيا ، ص 31

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والتصنيع

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد الركائز الأساسية في تطوير قطاع الإنتاج والتصنيع، حيث ساهم في إحداث تحول جذري فيما يُعرف بالصناعة الذكية أو "Industry 4.0". ويقوم هذا التحول على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات المتقدمة داخل خطوط الإنتاج بهدف رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين الجودة، وتقليل التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية[1].

ويتمثل الدور الأساسي للذكاء الاصطناعي في التصنيع في قدرته على تحليل البيانات الصناعية الضخمة الناتجة عن أجهزة الاستشعار داخل المصانع، مما يسمح بمراقبة العمليات الإنتاجية في الزمن الحقيقي، واكتشاف الأعطال قبل وقوعها من خلال ما يُعرف بالصيانة التنبؤية (Predictive Maintenance). ويساهم ذلك في تقليل التوقفات غير المخططة للإنتاج، وخفض التكاليف المرتبطة بالصيانة التقليدية، وتحسين استمرارية الإنتاج.

كما تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المنتجات عبر مراقبة مراحل الإنتاج المختلفة واكتشاف العيوب بدقة عالية تفوق القدرات البشرية، وذلك من خلال تقنيات الرؤية الحاسوبية (Computer Vision) التي تسمح بتحليل الصور والفيديوهات الخاصة بعمليات التصنيع. ونتيجة لذلك، يمكن تقليل نسبة المنتجات المعيبة وتحسين رضا العملاء وزيادة تنافسية الشركات في الأسواق[2].

ومن جهة أخرى، أسهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات الصناعية من خلال الروبوتات الذكية القادرة على تنفيذ مهام معقدة ومتكررة بدقة عالية، مثل التجميع، واللحام، والتعبئة، والتغليف. وقد أدى ذلك إلى رفع الإنتاجية وتقليل الاعتماد على اليد

[1] حسن محمود، **نظم التصنيع الذكية والتحكم الصناعي المتقدم**، دار المسيرة، 2022، ص. 45

[2] McKinsey Global Institute, Notes from the AI Frontier: Manufacturing Applications, 2018, p. 12.

العاملة في بعض المهام الروتينية، مع إعادة توجيه العنصر البشري نحو المهام الإشرافية والتحليلية الأكثر تعقيدًا[1].

كما يساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة سلاسل الإمداد من خلال التنبؤ بالطلب، وإدارة المخزون، وتحديد أفضل طرق النقل والتوزيع، مما يقلل من الهدر ويزيد من كفاءة تدفق المواد الخام والمنتجات النهائية. وتستفيد الشركات الصناعية من هذه التقنيات في اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة تتعلق بالإنتاج والتوريد، بما يعزز مرونتها في مواجهة تقلبات السوق[2].

ورغم هذه المزايا، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والتصنيع يثير عددًا من الإشكالات، من بينها ارتفاع تكلفة الاستثمار الأولي في التقنيات الذكية، والحاجة إلى إعادة تأهيل العمالة، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بتأثير الأتمتة على سوق العمل.
وبناءً عليه، فإن الذكاء الاصطناعي في مجال الإنتاج والتصنيع لم يعد مجرد أداة تقنية، بل أصبح عنصرًا استراتيجيًا يعيد تشكيل بنية الصناعة الحديثة، ويؤثر بشكل مباشر على تنافسية الشركات وقدرتها على البقاء في الأسواق العالمية[3].

يشهد قطاع التصنيع والإنتاج تحولا جذريا بفضل ثورة الجيل الرابع تقنيات (AI) والتي أسهمت في تحسين الكفاءة والجودة والتقليل من الأخطاء بفضل التقنيات الحديثة فالرؤية الحاسوبية من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

---

[1] مريم هاني عبد المحسن، عبد إيمان اشرف عويس حجاج ، استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير عملية تصميم المنتجات من خلال النمذجة الرقمية ، مجلة العمارة و الفنون و العلوم الانسانية ، المجلد التاسع، العدد 11 جامعة حلوان ، مصر ، 2024، ص 222 -223

[2] رنا امين، مجلة اليوم السابع الالكترونية ، تاريخ الاطلاع 2026/05/25 الساعة 23:45 سا

https://m-youm7.com/cdn.ampproject.org

[3] Zhong, R.Y. et al., Intelligent Manufacturing in Industry 4.0, Engineering, 2017, p619..

الفرع الثاني : الذكاء الاصطناعي في التسويق وخدمة العملاء

يقوم الذكاء الاصطناعي في المجال التسويقي على تحليل البيانات التي تنتج عن تعاملات العملاء اليومية، مثل سجل المشتريات، وعمليات البحث، والتفاعل مع مواقع التواصل الاجتماعي، ومدة تصفح المنتجات، والموقع الجغرافي، وغيرها من البيانات السلوكية. وتُحلَّل هذه البيانات بواسطة خوارزميات التعلم الآلي لاستخراج أنماط دقيقة تساعد الشركات على تحديد الفئات المستهدفة، وفهم تفضيلات المستهلكين، والتنبؤ بسلوكهم الشرائي.[1] ويترتب على ذلك إمكانية تصميم حملات تسويقية مخصصة لكل عميل أو لكل شريحة من العملاء، وهو ما يؤدي إلى رفع معدلات الاستجابة للإعلانات، وزيادة المبيعات، وتحسين العائد على الاستثمار التسويقي[2].

ومن أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق ما يُعرف بالتسويق الشخصي (Personalized Marketing)، الذي يعتمد على تقديم محتوى أو عروض أو منتجات تتلاءم مع الاهتمامات الفردية لكل مستهلك. ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على زيادة ولاء العملاء، وتعزيز تجربتهم الشرائية، ورفع احتمالية اتخاذ قرار الشراء. [3]

كما تستخدم الشركات أنظمة التوصية الذكية التي تعتمد على تحليل سلوك المستخدمين واقتراح المنتجات أو الخدمات التي يُحتمل أن تثير اهتمامهم، وهو ما أصبح عنصرًا أساسيًا في منصات التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على فهم المستهلكين، بل يمتد إلى التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للأسواق، وذلك من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والتجارية، ورصد تغيرات العرض والطلب، ومراقبة تحركات المنافسين. وتتيح هذه القدرات للشركات وضع

---

[1] عبد الستار إبراهيم الهيتي، الذكاء الاصطناعي: أسسه وتطبيقاته في الأعمال، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان، 2021، ص 145–168 .

[2] محمد حسن عبد العال، الذكاء الاصطناعي والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2023، ص 133–161 .

[3] أحمد ماهر، إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 320.

استراتيجيات أكثر مرونة، والتكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية، وتقليل المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات التسويقية[1].

ومن التطبيقات المهمة أيضًا التسعير الذكي(Dynamic Pricing) ، حيث تعتمد الشركات على خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحديد الأسعار بصورة لحظية وفقًا لمجموعة من العوامل، مثل مستوى الطلب، وحجم المخزون، وأسعار المنافسين، والمواسم التجارية، والظروف الاقتصادية. ويساعد هذا الأسلوب على تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح والمحافظة على القدرة التنافسية.

غير أن استخدام التسعير الخوارزمي قد يثير في بعض الحالات مخاوف قانونية تتعلق بإمكانية حدوث تنسيق غير مباشر بين الشركات المنافسة أو استغلال القوة السوقية، وهو ما استدعى اهتمام سلطات المنافسة في العديد من الدول[2].

وفي مجال خدمة العملاء، أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا في طبيعة العلاقة بين الشركات وعملائها، حيث أصبحت المؤسسات تعتمد بصورة متزايدة على روبوتات المحادثة الذكية (Chatbots) والمساعدات الافتراضية القائمة على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية، والتي تستطيع فهم استفسارات العملاء والإجابة عنها بلغات متعددة وعلى مدار أربع وعشرين ساعة يوميًا. وتتميز هذه الأنظمة بقدرتها على التعلم المستمر من التفاعلات السابقة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الإجابات وتقليل نسبة الأخطاء مع مرور الوقت[3].

---

[1] شريف حمدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024، ص 85–120.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص 101.

[3] شريف شاهين، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في إدارة المعلومات والخدمات الذكية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2021، ص 130–15

كما تعتمد الشركات على الذكاء الاصطناعي في إدارة مراكز الاتصال، من خلال توجيه العملاء تلقائيًا إلى القسم المختص، وتحليل المكالمات لاستخلاص المشكلات المتكررة، وقياس مستوى رضا العملاء. وتستخدم تقنيات تحليل المشاعر (Sentiment Analysis) لدراسة التعليقات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي ومنصات التقييم، بهدف التعرف على اتجاهات الرأي العام، والكشف المبكر عن المشكلات التي قد تؤثر في سمعة الشركة، وتمكينها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب[1].

وتُسهم هذه التطبيقات في تحسين جودة الخدمات، وتقليل زمن الاستجابة، وخفض التكاليف التشغيلية، ورفع مستوى رضا العملاء، وهو ما يمنح الشركات ميزة تنافسية في الأسواق التي تتسم بشدة المنافسة. ومع ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في التسويق وخدمة العملاء يثير تحديات قانونية تتمثل في حماية البيانات الشخصية، وضمان الشفافية في استخدام الخوارزميات، ومنع التمييز بين المستهلكين، واحترام قواعد المنافسة المشروعة. فقد يؤدي جمع البيانات الضخمة وتحليلها إلى تعزيز القوة السوقية للشركات الكبرى، بما يسمح لها بتوجيه سلوك المستهلكين أو تقييد المنافسة إذا لم تخضع هذه الممارسات للرقابة القانونية[2].

ومن ثم، فإن نجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق وخدمة العملاء لا يرتبط فقط بفعاليتها التقنية، وإنما يتوقف أيضًا على وجود إطار قانوني يضمن الاستخدام المسؤول للبيانات، ويحمي حقوق المستهلكين، ويكفل المنافسة العادلة بين الشركات، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وصيانة النظام التنافسي في الأسواق[3].

---

[1] حسن محمد منصور، الدعاية والذكاء الاصطناعي، دار رشاد للنشر، القاهرة، 2024، ص 60–98.

[2] نسرين سعيدي وإيمان حيمر، الذكاء الاصطناعي وأثره على التسويق الإلكتروني، جامعة جامعة عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، 2024.

[3] أحمد بن صالح، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء في المؤسسات التجارية، مجلة الاقتصاد الرقمي، 2023، ص 44–67

المبحث الثاني : ماهية المنافسة بين الشركات

تعد المنافسة بين الشركات من أهم الركائز التي يقوم عليها اقتصاد السوق، إذ تؤدي دورًا أساسيًا في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وخفض الأسعار، وتشجيع الابتكار، بما يحقق مصلحة المستهلك ويعزز الكفاءة الاقتصادية. كما تسعى التشريعات المختلفة إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات التي من شأنها الإخلال بها، مثل الاحتكار والاتفاقات المقيدة للمنافسة.

تُعرف المنافسة بأنها حالة من التنافس بين شركتين أو أكثر تعمل في السوق نفسها، وتسعى كل منها إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء وتحقيق أكبر حصة سوقية، وذلك من خلال تقديم منتجات أو خدمات تتميز بالجودة أو السعر أو الابتكار أو غيرها من المزايا التنافسية[1].

المطلب الأول : مفهوم المنافسة

تعددت تعاريف المنافسة ، ولم يتم الإجماع على تحديد مفهوم معين لها، فمنهم من يرى بأن المنافسة هي "الصراع بين المنتجين الذين يعرضون منتجات متقاربة أو متماثلة في السوق "[2].

كما تعرف بأنها "وسيلة اكتشاف هيكل السوق الأمثل ، غايته تعظيم رفاهية المستهلك ، بحيث يسعى كل من عارضي المنتج إلى تعظيم الفارق بين القيمة التي ينظر إليها الزبائن للمنتج المعروض وبين تكلفة التكامل (الإنتاج والاستعمال)[3] .

---

[1] قادري لطفي محمد الصالح، آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017، ص 21 .

[2] Jean Claude Tarondeau , Stratégie industrielle, Edition Vuibert Paris, 2ème édition, 1998,. p33

[3] لحول سامية، التسويق والمزايا التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، .ص59

وتعرف أيضا على أنها "تعدد المسوقون وتنافسهم لكسب العميل ، بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار ، الجودة، توقيت البيع، أسلوب التوزيع ، الخدمة بعد البيع،...الخ[1] ".

فالمنافسة هي الروح التي تحرك المشتغلين بالتجارة و تعمل على أن يبذلوا أقصى ما في إمكاناتهم لتحقيق التفوق والتميز لأن الإنسان يسعى نحو الرفع من قيمة عمله أو المبالغة في التميز و بذل الجهد في سبيل التفوق و الرقي نحو الأفضل .

الفرع الأول : تعريف المنافسة

تعريفها لغة :

المنافسة في اللغة آتية من كلمة نفاسا و منافسة ، نقول نافس فلانا في الأمر أي فاخره و باراه فيه ، و في الشيء بالغ فيه و غالى و زايد أي رغب فيه على وجه المباراة في الكرم[2] .و يمكن تعريفها أيضا بأنها نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق و بمعنى آخر هي الكفاح بين الأقران أو النظراء من أجل الحصول و نيل المنافع .

و الجدير بالذكر أن كلمة concurrence المقابلة لكلمة منافسة في اللغة العربية المشتقة من المصطلح اللاتيني cum ludere الذي يعني jouer ensemble : الذي يعني اللعب في جماعة أو يجري مع أو يسرع في جماعة a courrir ensemble .ولقد كان مفهوم المنافسة في بداية شيوعه حالة خصومة وتنافس وصراع وحالة عداء مستمرة

[1] فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص 20.

[2] المتجد الأبعدي ، إصدار دار المشرق بيروت، الطبعة الأولى ، 1967

. la concurrence est une situation de rivalité de compétition de lutte et de conflit.و للمنافسة عدة معان ، فتعني مزاحمة بين عدد من الأشخاص أو بين عدة قوى تتابع نفس الهدف[1] .

التعريف الاصطلاحي:

إن المنافسة الحرة فكرة اقتصادية ، و قد عرفها الاقتصاديون كما عرفها القانونيون ، لكن من المفيد الإشارة إلى أن تعريف المنافسة ، لم يكن واحدا لدى الاقتصاديين و القانونيين ، حيث إن تعريف الاقتصاديين لا يتناسب مع متطلبات الفهم القانوني الذي يهدف إلى التعريف العملي ، محدد الأركان ، سهل التطبيق .

أ التعريف الاقتصادي :

إن المنافسة في نظر علماء الاقتصاد ، هي العمل للمصلحة الشخصية و ذلك بين البائعين و المشترين ، في أي منتج و أي سوق ، و على حسب هذا القول ، فإن عمل الشخص لمصلحته الشخصية في تبادل و تداول الاموال ، بغية تحقيق مصلحته الشخصية ، يعتبر من المنافسة[2] .

–تعرف المنافسة على أنها تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب الزبون بالاعتماد على اساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، المواصفات توقيت البيع [3]، أسلوب التوزيع ، الخدمة بعد البيع وكسب الولاء السلعي. وتبدو المنافسة في جانبها الاقتصادي كألية تمكن في سوق محددة من تشكل "rivalité الأسعار من عمليتي العرض والطلب،

[1] محمد إبراهيم أبو شادي، أثر قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار على حماية المستهلك، ملتقى حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ضوء التحولات بالمنطقة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية بالتعاون مع الجامعة البريطانية في مصر، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2011، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2012، ص 145

[2] محمد الشريف كتو ، قانون المنافسة و الممارسات التجارية ، ب.ط، منشورات بغدادي ، ب.ت ، ص ص 9–10

[3] محمد تيورسي: الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر دار هومة للنشر وللطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2015، ص 35

ويذهب البعض إلى أن اللغة الفرنسية ميزت دائما ومنذ القدم بين المنافسة كتزاحم وصراع وبين المنافسة كعملية تنافس "competition"، ومن ثم فإن المنافسة عرفت أكثر بالمعنى الأول الذي يتمثل في تلك الصراعات التي تحدث أو تحصل بين مجموع المؤسسات التي تنشط في نفس السوق[1].

و تعني أيضا : " ذلك التزاحم الناشئ بين التجار أو الصناع قصد تسويق وترويج أكبر قدر ممكن من منتجاتهم أو خدماتهم، سواء المادية منها كالبضائع والسلع أو المعنوية كالخدمات، ويحقق التجار هذه الغاية بالعامل الأساسي الذي يحركه ، ألا وهو حرية المنافسة فيما بينهم وحرية الاختيار المكفولة لجمهور المستهلكين".

ب التعريف القانوني :

لم يقم المشرع الجزائري بالتطرق لوضع تعريف للمنافسة في ظل القوانين المنظمة لها المتعلقة بها والتي أهمها: الأمر 03-03 وهو ما دفعنا للتركيز أكثر على التعريفات الواردة من قبل الفقهاء :يقصد بالمنافسة إتاحة الحرية وإفساح المجال لآليات العرض والطلب لتمضي بسهولة ويسر فيما بين المنتجين[2] ، كل شخص طبيعي كان أو معنوي، يقوم في إطار نشاطه المعتاد بإنتاج مال منقول معد للتسويق، سواء في شكل منتوج نهائي أو مكونات أو أي عمل أخر وذلك عن طريق الصنع أو التركيب"، والمستهلكين[3] كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني، بمقابل أو مجانا سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجة شخص أخر أو حيوان متكفل به، وتشمل النهج التنظيمي والقانوني والاقتصادي لضمان حسن سير آليات اقتصاد السوق

[1] سمير خمالية عن سلطة مجلس المنافسة في ضبط السوق، مذكرة ماجيستر، فرع تحولات دولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2013 ، ص14 .

[2] خولة بوقرة، المسؤولية المدنية للمنتج في ظل التشريع الجزائري"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 02 2019، ص 140

[3] المادة 03 فقرة 01 من قانون 03-2009 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج.ر رقم 15 المؤرخة في 08 مارس 2009

التي تجسد حرية الأسعار وتكوينها وحرية النفاذ إلى السوق والتداول والتعامل بمقتضى النزاهة والشفافية والمبادلات والتعامل[1].

وتعرف أيضا بأنها ذلك التزاحم الناشئ بين التجار أو الصناع قصد تسويق وترويج أكبر قدر ممكن من منتجاتهم أو خدماتهم، سواء المادية منها كالبضائع والسلع أو المعنوية كخدمات الصحة والاستشارات، ويحقق التجار هذه الغاية، بالعامل الأساسي الذي يحركه، ألا وهو حرية المنافسة فيما بينهم وحرية الاختيار المكفولة لجمهور المستهلكين، وإذا تحقق هذا التنافس بشرف وأمانة أي وفق أحكام القانون والعادات التجارية والاتفاقات الخاصة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصادية هامة أبرزها وفرة الإنتاج وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وارتفاع القيمة الحقيقية للنقود.[2]

كما يعرفها البعض بأنها نوع من الحرية في مزاولة النشاط الإنساني بصفة عامة والنشاط الاقتصادي بصفة خاصة، التي يعترف بها القانون يضع لها ضوابطها ويمنع من يتعسف في استعمال حقه فيها .ومنها من يعرفها بأنها تنظيم حماية الجهود المبذولة من التجار والصناع المستثمرين لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وتحقيق التفوق الاقتصادي وعرفها آخرون بأنها التسابق إلى عرض السلع والخدمات رغبة في الإنفراد بالمستهلكين[3] .

[1] حسين الماحي، حماية المنافسة دراسة المقارنة، الطبعة الأولى المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 12

[2] عبد الفتاح مراد شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دار البهاء، الإسكندرية، 2005، ص 17

[3] الشاذلي زبير، ماهية المنافسة في الجزائر"، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول قانون المنافسة بين تحرير المبادرة وضبط السوق، قالمة، المنعقد 16 و 17 مارس 2015، ص 5

لقد جاء قانون المنافسة من قبل المشرع الجزائري مسايرة التطورات التي شهدتها الجزائر في المجال السياسي والاقتصادي والتحول الملحوظ وخاصة الاقتصادي الذي تحول من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد الحر الذي انتهجته الجزائر والذي يعتمد المنافسة اساسا له وهو ما يجب علـى القائمين بوضع تشريعات توضح اهداف وغايات قانون المنافسة ومدى ملائمته مع التطورات الاقتصادية ومدى بلوغه للأهداف المسطرة والتي جاء بها قانون المنافسة في التشريع الجزائري. [1]

الفرع الثاني : أهمية المنافسة

تحتل المنافسة مكانة محورية في الفكر الاقتصادي والقانوني المعاصر، إذ لم تعد مجرد ظاهرة اقتصادية تلقائية تنشأ عن تعدد المتعاملين في السوق، وإنما أصبحت مبدأً قانونيًا يهدف إلى ضمان حسن سير النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مختلف الفاعلين في السوق.

فالمنافسة المشروعة تمثل الوسيلة التي تضمن حرية المبادرة الاقتصادية، وتمنع تركّز القوة الاقتصادية في يد عدد محدود من المؤسسات ، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على المستهلك والاقتصاد الوطني على حد سواء. ومن هذا المنطلق، أصبح احترام قواعد المنافسة معيارًا لقياس مدى كفاءة الأسواق، ومدى قدرة النظام القانوني على تحقيق العدالة الاقتصادية وحماية المصلحة العامة[2].

وتتجلى أهمية المنافسة، في المقام الأول، في تحقيق **الكفاءة الاقتصادية**، حيث تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال دفع المؤسسات إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين أساليب الإدارة ، بما يسمح بإنتاج سلع وخدمات ذات جودة أفضل وبأسعار أكثر تنافسية. فالمؤسسة التي تعجز عن مواكبة متطلبات السوق تجد نفسها

[1] سمير عيساوي، فاطمة الزهراء مومن جرائم المنافسة والاسعار مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة. ص 34

[2] فؤاد معمر، قانون المنافسة في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 45-49 .

مضطرة إلى تطوير وسائل إنتاجها أو الخروج من السوق، وهو ما يؤدي إلى بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة وقدرة على تلبية حاجات المستهلكين، ويضمن حسن تخصيص الموارد الاقتصادية بما يخدم التنمية الوطنية.[1]

كما تمثل المنافسة وسيلة فعالة **لحماية المستهلك**، إذ تدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتنويعها، وتخفيض أسعارها، نتيجة سعي كل مؤسسة إلى كسب رضا المستهلك والمحافظة على حصتها السوقية. فغياب المنافسة يؤدي غالبًا إلى ارتفاع الأسعار، وانخفاض الجودة، وحرمان المستهلك من حرية الاختيار، بينما يؤدي وجودها إلى تعزيز قدرته على المفاضلة بين المنتجات وفقًا لمعايير الجودة والسعر، وهو ما يجعل المستهلك المستفيد الأول من وجود سوق تنافسية سليمة.[2]

ومن ناحية أخرى، تؤدي المنافسة دورًا جوهريًا في تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي، لأن المؤسسة التي ترغب في المحافظة على مكانتها في السوق لا تكتفي بتقديم المنتجات التقليدية، وإنما تسعى إلى الاستثمار في البحث العلمي والتطوير، وابتكار منتجات وخدمات جديدة، وتحسين طرق الإنتاج والتوزيع. ولذلك فإن العديد من الدراسات الاقتصادية تؤكد وجود علاقة وثيقة بين المنافسة والابتكار، إذ إن الأسواق التي تتمتع بدرجة مرتفعة من المنافسة تكون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.[3]

[1] محمد حسين منصور، قانون المنافسة ومنع الاحتكار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 67-74 .

[2] عبد الحميد الشواربي، جرائم المنافسة والاحتكار، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 40-85 .

[3] محمد سعيد نمور، شرح قانون المنافسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 50-97 .

وتبرز أهمية المنافسة كذلك في مكافحة الاحتكار ومنع التعسف في استعمال القوة الاقتصادية، إذ إن ترك الأسواق دون ضوابط قانونية يسمح للمؤسسات الكبرى بفرض سيطرتها على النشاط الاقتصادي من خلال الاتفاقات السرية أو استغلال الوضع المهيمن أو القضاء على المنافسين بوسائل غير مشروعة، وهو ما يؤدي إلى تشويه آليات السوق والإضرار بالمصلحة العامة.

ومن ثمّ، تتدخل الدولة من خلال قوانين المنافسة لضمان بقاء السوق مفتوحًا أمام جميع المتعاملين، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، ومنع كل ممارسة من شأنها الحد من المنافسة أو إقصاء المنافسين.[1]

وتتجاوز أهمية المنافسة الجانب الاقتصادي لتشمل **البعد الاجتماعي والتنموي**، فهي تسهم في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال توفير بيئة اقتصادية يسودها الاستقرار والشفافية، كما تساعد على خلق فرص العمل نتيجة توسع النشاط الاقتصادي وظهور مؤسسات جديدة. إضافة إلى ذلك، فإن المنافسة تدفع المؤسسات إلى تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الكفاءة البشرية، لأن العنصر البشري أصبح أحد أهم عوامل تحقيق الميزة التنافسية في الاقتصاد الحديث، الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل وتحقيق الرفاه الاجتماعي.[2]

وعلى المستوى القانوني، تعد المنافسة تجسيدًا لمبدأ **حرية التجارة والصناعة**، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة، وإنما تمارس في إطار احترام القواعد القانونية التي تضمن عدم الإضرار بالمنافسين أو بالمستهلكين أو بالسوق. ولذلك فإن قوانين المنافسة الحديثة لم تعد تكتفي بحماية المنافسين، بل أصبحت تهدف أساسًا إلى حماية المنافسة ذاتها باعتبارها مصلحة عامة، وهو ما يفسر تشديد التشريعات على تجريم الممارسات المقيدة

[1] سمير عبد السيد تناغو، قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010، ص 21-68 .

[2] محمد فريد العريني، القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 198-210 .

للمنافسة، ومنح سلطات واسعة لهيئات المنافسة من أجل مراقبة الأسواق والتدخل عند الضرورة لإعادة التوازن إليها.[1]

فإن المنافسة تمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، فهي تضمن حسن سير السوق، وتحمي مصالح المستهلك، وتشجع الابتكار، وتحد من الاحتكار، وتحقق الكفاءة الاقتصادية، كما تسهم في جذب الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، حرصت مختلف التشريعات، ومنها التشريع الجزائري، على إقرار منظومة قانونية متكاملة لحماية المنافسة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني[2].

المطلب الثاني : أنواع المنافسة بين الشركات

الفرع الأول : المنافسة الكاملة

إن تحقق المنافسة الكاملة ، كحالة نظرية من حالات يمكن السوق السلع والخدمات أن يعرفها، ويشترط التحقق جملة من الشروط توجزها فيما يلي[3] :

1-تعدد عارضي وطالبي السلعة الواحدة: هذا المبدأ الذي عرف بذرية السوق، يعني أنه لا يمكن للمعارض الواحد ولا الطالب الواحد أن يؤثر في تحديد السعر كما أن العدد الكبير هؤلاء المتعاملين داخل السعر تجعل من الصعب إبرام تحالفات ما بينهم للتأثير على السعر الحو الارتفاع، في حالة العارضين، ونحو الانخفاض بالنسبة للطالبين.

2- حرية الدخول إلى السوق موانع تمنع أيا كان من دخول أية سوق ، الخروج منه، معنى هذا أنه لا توجد أى سواء بالنسبة للعارضين أو بالنسبة للطالبين حرية الخروج

[1] سمير عبد السيد تناغو، قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010، ص 68 .

[2] إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة والأعمال، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 243-255 .

[3] زغدار أحمد ، التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية ، حالة مؤسسة التبغ و الكبريت ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004/2005 ، ص ص 07-06

من السوق في حالة الإفلاس، أو لأي سبب آخر، تكون مكفولة من ناحية أخرى نجد أن للجميع، ولا توجد موانع تحول دون ذلك؛ مثل ما هو الشأن أن بالنسبة للمؤسسات المفلسة أو العاجزة في ظل النظام إبقاء المؤسسة في جمال العمل لاختبارات عديدة غير اقتصادية الاقتصادي المسير مركزها، حيث يتم إبقاء المؤسسة في مجال العمل لاعتبارات عديدة غير اقتصادية، كما أن وجود بعض الاعتبارات الاقتصادية، مثل تغطية بعض التكاليف أو الانتهاء من تلبية بعض الطلبات، لا تحول دون الخروج من السوق لكل من يرغب في ذلك[1] .

3-توفر المعلومات الكافية من السوق، وهو ما يعرف عبداً شفافية السوق، وفيه يمكن لك له من يرغب في الدخول إلى أي سوق كان سواء كعارض أو كطالب أن يتحصل على المعلومات الكافية التي تسمح له بالاتخاذ القرار الذي يراه ملائما فعلى سبيل المثال لو افترضنا عارضاً موجوداً في سوق منطقة ما يعرض سلعة بسعر منخفض بسبب كثرة العارضين فإنه متى ما توفرت له المعلومات الكافية عن سوق أخرى تبعد عن مكان مرتفعة بما تواجده، فإنه سيتسنى له اتخاذ قرار الانتقال إلى تلك السوق في حالة ما إذا كانت الأسعار، لأن هذا الاعتقال سيسمح له، حتى وان تحمل بعض تكاليف النقل والتحويل من تحقيق أرباح إضافية تكون حافز على تغيير مكان العرض هذا المنطق ينطبق أيضا على طالب السلعة، إذ متى ما توفرت للمستهلك المعلومات خيارا الكافية عن عدة أسواق تبيع سلعة واحدة فإنه سيكون أمام ارت عدة تسمح له في إطار الذهاب إلى السوق التي تسمح له بالحصول على السلعة بأرخص سعر ممكن، أحلا العقلانية من بعين الاعتبار تجانس السلعة ومع حساب الأعباء التي تترتب عن تغيير السوق .

[1] طارق الحاج ، تحليل الاقتصاد الجزئي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ن عمان ، 1997 ، ص 327

4-تجانس السلعة: إن التحليل ينص هنا على سلعة واحدة يفترض أنها متجانسة، أي لحمل نفس الخصائص ونفس الشكل، بحيث لا يمكن للمستهلك أن يفضل وحدة من سلعة ما على وحدة أخرى هذه الشروط المختلقة لوضع المنافسة تعني في الأخير أن سعر السلعة الواحدة، التي بفارض أنها ذات مواصفات واحدة، يتحدد نتيجة التقاء العديد من الطلبات والعديد من العروض، ولا أثر للاعتبارات الأخرى في تحديد هذا السعر وهذا السعر الذي يتحدد نتيجة تحمل العارضين التكلفة إنتاجية معينة، سيغير في النهاية على عليها قدرة المنتجين على إنتاج سلعة بأقل ما يمكن، وعرضها بسم يتحدد في النهاية بالتكلفة ومستوى الطلب.[1]

وعندئذ سيميل هذا السعر ليتحدد عند أقل مستوى ممكن له وتتحلى المنافسة في سعي كل عارض من العارضين للتعامل مع أكبر عدد من الطالبين بمعنى بيع أكبر عدد من وحدات السلعة المعروضة للبيع، وهذا قصد تعظيم الإراد في ظل ثبات السعر المفروض على كل العارضين لهذه السلعة في هذه السوق هذا التحليل ينطبق على السلع المادية، كما ينطبق على الخدمات وأنواع أخرى من السلع، مثل ما هو الحال بالنسبة لليد العاملة، أو المدخرات ورؤوس الأموال أبو الأراضي[2].

5- حرية انتقال عوامل الإنتاج، المقصود بحرية انتقال عوامل الإنتاج هو حرية انتقاقا في المكان .وحرية استعمالها في أي نشاط كان معنى أن عوامل الإنتاج تبحث عن الحالات التي تضمن أحسن مكافئة .

[1] Jean Jacques lambin: MARKETING STRATEGIQUE, 3 EDITED SCIENCE INTERNATIONAL 1994 P286

[2] Jean jacques lambin MARKETING STRATEGIQUE, 3 EDITED SCIENCE INTERNATIONAL 1994 P27

الفرع الثاني : المنافسة الاحتكارية

يعتبر هذا النوع من المنافسة عدودا، باستثناء بعض المؤسسات المتواجدة في البلدان التي مازالت تنتهج النهج الاشتراكي، حيث تدعم الدولة هذه المؤسسات ولا تسمح للمنافسة فيها، سواء كانت مؤسسات وطنية أو دولية، ويمكن القول أن هذه الحالة تظهر عندما تكون هناك مؤسسة واحدة تقدم السلعة أو الخدمة في دولة ما أو منطقة ما، حيث يسيطر منتج واحد أو مؤسسة واحدة على السوق أمام العديد من المشترين فالمنتج بهذا يكون دون منافس مباشر في صنعه لمدة محدودة ويسميه البعض احتكار المبدع.[1]

إن هذا النوع من المنافسة قد يكون نتيجة لبعض القوانين والقواعد الحكومية المنظمة للأعمال، أو لوجود براءة اختراع أو لاقتصاديات الحجم أو غير ذلك من العوامل، وبطبيعة الحال وفي ظل غياب المنافسة أو سلع بديلة تحقق إشباع نفس الحاجات التي تنتجها الشركة الحكرة فران المحتكر سيصل إلى تعظيم الأرباح من خلال فرض أسعار مرتفعة دون اللجوء إلى تحمل مصاريف الإشهار والترويج لمنتجاته ودون الإكثار من الخدمات المضافة للمسلحة وعادة ما تحد هذا النوع من المنافسة في مرحلة الإطلاق من دورة حياة المنتج في القطاعات الجديدة المتميزة بالإبداعات التكنولوجية أو التعديلات المعتبرة في التكاليف بفعل ظهور عملية جديدة لكن في عالم الأعمال المعاصر يمكن القول بأن المؤسسة المتكرة المتمتعة بسلطة السوق العالية فهي في صورة عابرة لأنها مهددة حمال ظهور منافسين نظرا للانتشار السريع الذي يعرفه الإبداع التكنولوجي، فالمؤسسة لا يمكنها الاحتفاظ لفترة طويلة باحتكارها للسوق، وعليه يتحتم على المؤسسة المتكسرة الاستثمار المتواصل في التكنولوجيا والخدمات

[1] سميحة القليوبي ، مظاهر السلوك الاحتكاري وأليات مكافحته ، دراسة مقارنة بين القوانين المصري و الكويتي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون التجاري ، جامعة الكويت، 2011-2012 ، ص 152

والبحث و التطوير، من أجل وضع حواجز لمنع دخول منافسين حدد المتأثرين بالقرص المتوفرة في هذا السوق وجاذبيته الكبيرة والأرباح المختبرة التي يمكن تحقيقها في حالة النجاح [1].

الفرع الثالث : احتكار القلة و الاحتكار التام

تظهر في حالة وجود عدد محدود من المؤسسات القدم نفس المنتج وبالتالي هناك ارتباط قوي بين المؤسسات المتصارعة، ومن أمثلة للمنتجات التي تتميز بهذا النوع من المنافسة البترول والحديد، فالمعرفة الجيدة للمؤسسات لبعضها البعض، تجعل كل حركة من مؤسسة ما جعها رد فعل من طرف المؤسسات المنافسة[2] ، وهذا ما يفرض على المؤسسات عند قيامها بأي تحرك أو نشاط أن تأخذ بعين الاعتبار مواقف ردود فعل المحتملة للمنافسة نستنتج بأنه كلما كانت المرونة قريبة من الصفر، فهذا يعني غياب ونقص في رد فعل المنافس، أما إذا بدأت ترتفع شيئا فشيئا فهذا يعني ارتفاع رد فعل المنافسين إلى أن يصبح أكبر من الصفر، وهذا ما يعني أننا وصلنا إلى قمة التنافس أو ما يسمى بالمزاد العلني بين المتنافسين [3].

لابد من الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين نوعين من احتكار القلة، فهناك احتكار قلة غير تمايزي، وفي هذه الحالة تجد المؤسسة صعوبة في تغيير السعر المتعارف عليه في الأسواق، وبالتالي الحل الوحيد بالنسبة للمؤسسة هو العمل على تحقيق مايلي :[4]

---

[1] سمير عيساوي فاطمة الزهراء مومن ، جرائم المنافسة و الأسعار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ن جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2015 ، ص 34

[2] Kolter p et Dubois B, Markrting managment,dixième édition, édition puplic-union.paris, 2000.P240

[3] Jean jacques lambin : opcit,p 283

[4] توفيق محمد عبد المحسن ، بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 153

*تخفيض التكاليف .

*الحصول على حجم أكبر من العمليات والإنتاج لأن اختيار الزبون يعتمد فقط على السعر.

رغم هذه المعطيات فإنه بإمكان بروز مؤسسة تفرض سعر موجها وهو ما يسمى السعر القيادي، حيث يعتبر سع ز مرجعيا لكل المنافسين، وأما في حالة تطور المنافسة السعرية وعدم تنامي الطلب الإجمالي فسوف تشتد المنافسة وهذا ما يؤدي إلى الشروع فيما يسمى بحرب الأسعار، حيث يسعى الجميع إلى اقتسام السوق، لأن رفع مبيعات يكون على حساب الأخرى بذلك المنافسة وحشية وعنيفة أما النوع الثاني فيتمثل في احتكار قلة تمايزي، ويظهر في حالة وجود عدد قليل من المنافسين ولكن يقدمون جزئيا منتجات متمايزة ، ويكون التمييز إما في السعر أو الجودة أو الخدمات أو التوزيع... حيث يسعى كل منافس الحصول على الريادة وميزة خاصة به قادرة على تبرير الفرق في السعر لدى الزبون ، وبالتالي في هذه الحالة فإن المؤسسة قد تسعر منتجاتها بحرية أكبر بفعل وجود اختلافات في السلع والخدمات المقدمة[1] .

[1] عمر صخري، الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 165-180.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لكل من الذكاء الاصطناعي والمنافسة بين الشركات، باعتبارهما من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها موضوع الدراسة. وقد تبين أن الذكاء الاصطناعي يمثل إحدى أهم ثمار التطور التكنولوجي، حيث انتقل من كونه مجرد فكرة علمية إلى تقنية عملية أصبحت تؤثر في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، من خلال تمكين المؤسسات من تحسين عملياتها، وتحليل البيانات، ودعم اتخاذ القرار، وابتكار منتجات وخدمات جديدة، بما يعزز قدرتها التنافسية.

كما أظهر الفصل أن المنافسة تعد ركيزة أساسية لاقتصاد السوق، فهي الوسيلة التي تضمن حسن سير النشاط الاقتصادي، وتشجع الابتكار والكفاءة، وتحمي مصالح المستهلك، مع الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين. وقد تم التطرق إلى مفهوم المنافسة، وأهميتها، وأهم صورها الاقتصادية، والمتمثلة في المنافسة الكاملة، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، مع بيان خصائص كل منها وآثارها في تنظيم الأسواق. ومن خلال الربط بين المفهومين، يتضح أن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملًا مؤثرًا في طبيعة المنافسة بين الشركات، إذ لم تعد الميزة التنافسية تعتمد فقط على الموارد المالية أو المادية، وإنما أصبحت ترتكز بصورة متزايدة على القدرة على توظيف التقنيات الذكية واستثمار البيانات في تطوير الأداء وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

الفصل الثاني

أثر الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات

يشهد عالم الأعمال في الوقت الراهن تحولات متسارعة نتيجة التطور المستمر في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت تمثل أحد أهم محركات التغيير في بيئة المنافسة بين الشركات. فلم يعد التنافس يقتصر على جودة المنتجات أو انخفاض التكاليف، بل امتد ليشمل قدرة المؤسسات على توظيف التقنيات الذكية في تطوير عملياتها، وتحسين جودة خدماتها، وتعزيز سرعة استجابتها لمتطلبات السوق والعملاء. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل أساليب المنافسة التقليدية، حيث أصبحت البيانات والخوارزميات والقدرة على الابتكار الرقمي من أهم مصادر تحقيق الميزة التنافسية.

وتسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تمكين الشركات من تحليل كميات هائلة من البيانات، والتنبؤ باتجاهات السوق، وفهم سلوك المستهلكين، واتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية، الأمر الذي يساعدها على تحسين كفاءتها التشغيلية وتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات العملاء بصورة أكبر. كما تتيح هذه التقنيات للشركات أتمتة العديد من العمليات، وتقليل التكاليف، وتسريع وتيرة الابتكار، وهو ما ينعكس إيجابًا على قدرتها على المنافسة وتحقيق النمو المستدام.

وفي المقابل، يفرض الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة أمام الشركات، تتمثل في ارتفاع تكاليف الاستثمار في التقنيات الحديثة، والحاجة إلى بنية تحتية رقمية متطورة، وتوافر الكفاءات البشرية القادرة على إدارة هذه الأنظمة، فضلًا عن التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام البيانات والقرارات الآلية. ولذلك أصبحت المنافسة لا تعتمد فقط على امتلاك التكنولوجيا، بل أيضًا على حسن توظيفها ضمن استراتيجية متكاملة تحقق قيمة مضافة للمؤسسة والعملاء على حد سواء.

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الشركات

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أهم التطورات التكنولوجية التي أحدثت تحولًا جذريًا في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث أصبح يمثل أداة استراتيجية تعتمد عليها الشركات لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. فقد أدى التقدم في تقنيات التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، ورؤية الحاسوب، وتحليل البيانات الضخمة إلى تمكين المؤسسات من تطوير أساليب عملها، وزيادة كفاءتها التشغيلية، وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها، بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

ولم يعد دور الذكاء الاصطناعي يقتصر على أتمتة المهام الروتينية، بل امتد ليشمل تحليل البيانات المعقدة، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، ودعم عمليات اتخاذ القرار، وتحسين إدارة الموارد، وتعزيز الابتكار داخل الشركات. كما ساهم في إحداث نقلة نوعية في أساليب التواصل مع العملاء من خلال توفير خدمات ذكية تعتمد على التفاعل الفوري وتخصيص الخدمات وفقًا لاحتياجات كل عميل، مما أدى إلى رفع مستويات رضا العملاء وزيادة ولائهم.

ومن الناحية الاقتصادية، يسهم الذكاء الاصطناعي في خفض التكاليف التشغيلية من خلال تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين استغلال الموارد، وتسريع إنجاز العمليات الإنتاجية والإدارية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الإنتاجية والربحية. كما يساعد الشركات على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق من خلال تحليل البيانات في الوقت الحقيقي، والتنبؤ بالمخاطر والفرص، مما يمنحها قدرة أكبر على الاستجابة للتحديات واتخاذ قرارات استراتيجية أكثر دقة وفاعلية.

وفي ظل تصاعد المنافسة بين الشركات، أصبح الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي يمثل ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار تقني، إذ باتت المؤسسات التي تنجح في توظيف هذه التقنيات أكثر قدرة على تحقيق التميز والابتكار والاستدامة مقارنة بالشركات التي لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية في الإدارة والتشغيل.

المطلب الأول: الوكيل الذكي وروبوتات الدردشة

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ظهور أنظمة ذكية قادرة على محاكاة بعض القدرات الإدراكية والعقلية للإنسان، الأمر الذي أسهم في إحداث تحول نوعي في أساليب إدارة المؤسسات وتقديم الخدمات. ومن أبرز هذه الأنظمة الوكلاء الأذكياء وروبوتات الدردشة، اللذان يمثلان تطبيقًا عمليًا للذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية. وتنبع أهميتهما من قدرتهما على تنفيذ المهام بصورة مستقلة، وتحليل البيانات، والتفاعل مع المستخدمين، والتعلم المستمر من الخبرات السابقة، مما يجعل منهما أدوات استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق التحول الرقمي داخل المؤسسات.

الفرع الأول: الوكيل الذكي (Smart Agent)

الوكيل الذكي هو تقنية حديثة لازالت محل بحث وتطوير مما جعل مهمة وضع تعريف ثابت له أمرا صعبا، يتكون من عناصر تنسجم فيما بينها لتحقيق نتائج مبهرة في مختلف المجالات[1] .

[1] محمد صائم أحمد رشا، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، قانون عام، قسم قانون عام جامعة الشرق الأوسط، العراق، 2022،ص 33

أولا: تعريف تقنية الوكيل الذكي

(Smart Agents) الوكيل الذكي هو كائن برمجي يتمتع بصفات ذكية كالاستقلالية القدرة على التعلم، التفاوض، التفكير والإدراك مستعينا بأجهزة ،كاشفة، مما يجعله قادرا على القيام بعمله دون توجيه أو تدخل العنصر البشري أو الكيانات الأخرى، أيضا يمكنه التواصل والتعاون مع الوكلاء الآخرين لإنجاز المهام الخاص به التي لا يمكن أن تؤديها البرمجيات التقليدية [1].

بعد تطوير هذه التقنية وظهور جيل جديد تغيرت تسميتها إلى نظام التعاقد الذكي، بحيث أصبح له القدرة على تنفيذ تصرفات قانونية معقدة وإبرام عقود ، ولقد عرف خبراء الشركة المعلوماتية IBMأنظمة التعاقد الذكية بأنها "**برامج تتولى تنفيذ عمليات متنوعة نيابة عن المستخدم لتحقيق أهدافه وتتمتع في قيامها بعملها بقدر من الاستقلالية** "[2].

ولقد اعترفت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية في المادة 12 بإمكانية تنفيذ العقد الذي يكون بين شخص طبيعي ونظام إلكتروني أو بين نظامين إلكترونيين، ولا يمكن إنكار هذا العقد فهو صحيح على الرغم من عدم تدخل العنصر البشري فيه.[3]

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تقنية البلوك تشين التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقود الذكية، فمن الصعب فهم ومناقشة الوضع القانوني للعقود الذكية دون فهم الجوانب الفنية لهذه التقنية، فالبلوك تشين ساهمت في اكتمال العقود الذكية عن طريق اعتمادها على طريقة التشفير المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني، فالتوقيع الإلكتروني وتشفير كل المعاملات

[1] محمد صائم أحمد رشا المرجع السابق، ص 33

[2] حمدان صدخان البزوني كاظم المرجع السابق، ص 53و55.

[3] انظر المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارب الدولي، نيويورك، 2005، شوهد بتاريخ 2026/06/15 متاحة عبر الرابط

https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/201672

العقدية ونشرها على منصة يمكن الاطلاع عليها هذا يضفي الأمان والثقة والشفافية على العقود الإدارية.[1]

إلا أن تطبيق الوكيل الذكي في العقود الذكية يشكل خوفا وقلقا متزايدا لانعدام الثقة في الأنظمة الجديدة التي لا يحميها القانون، بالإضافة إلى أن بعض الدول لم تقم بتقنين العقود الإدارية التقليدية فكيف لها أن تطبق نظام العقود الإدارية الإلكترونية؟ كذلك ، مجال تقنية الوكيل الذكي لا يزال محل بحث مما يجعل نظامه القانوني غامضا وغير واضح.[2]

ثانيا : مكونات تقنية الوكيل الذكي

يتألف الوكيل الذكي من ثلاث مكونات رئيسية تتمثل في:

1-المستشعرات (Sensors) : هي التي تمكن الوكيل الذكي من إدراك المعلومات حول البيئة المحيطة به، والتي قد تشمل بيانات مادية، أو أصوات التي يقوم الوكيل بتفسيرها، على سبيل المثال استعمال السيارات ذاتية القيادة للكمرات وأجهزة استشعار الرادار لإدراك الطريق وحركة المرور مما يمكنها من تحقيق قيادة آمنة. [3]

2-التفكير (la reflexion) بعدما يجمع الوكيل الذكي البيانات والمعلومات، فإنه يقوم باستخدام خوارزميات التفكير لاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات التي سيتخذها عملية التفكير

---

[1] مجاجي سعاد فكرة العقود الذكية كأحد أهم تطبيقات البلوك تشين "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد6، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت الجزائر، 2022، ص 562

[2] خبال حميد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشاط الإدارة العامة، أطروحة دكتوراه، قانون إداري، قسم الحقوق، غرداية الجزائر، 2022، ص 240

[3] المصري عبد الرحمان الوكيل الذكي(Intelligent Agent A) أبريل/ 19/2023، مجتمع أكايا العربي لنهج الذكاء الاصطناعي موقع الكتروني شوهد بتاريخ :2026/05/31 ، متاح على الرابط

- **https://acaiaworld.com/blog/intelligent-agent**/

تتأثر بعوامل متنوعة كأهداف الوكيل وفهمه وتفاعله مع البيئة، كذلك القيود والقواعد التي تم برمجته فيها ، مراعاة أنماط حركة المرور وظروف الطريق وعوامل أخرى. [1]

3-التفاعل(interaction): المكون الأخير هو التفاعل والذي يقصد به هنا قدرة الوكيل الذكي على اتخاذ الإجراءات بناء على منطقه ووجهة نظره، وهذا يعتمد على تصميم الوكيل، وهذا التفاعل قد يأخذ عدة أشكال المثال :

يمكن لسيارة ذاتية القيادة استخدام قدرتها في تشغيل وتوجيه وتسارع وفرملة السيارة لاتباع المسار المحدد[2] .

ثالثا: تطبيقات تقنية الوكيل الذكي

للوكيل الذكي دور هام في إبرام الصفقات العمومية، بحيث بتدخل في جميع مراحل التعاقد، ففي مرحلة ما قبل التعاقد فإنه يقوم بمساعدة الإدارة في تحديد النقائص التي من أجلها ستبرم الصفقة العمومية، ويكون قائما على جميع مراحل الابرام ابتداء من مرحلة الإعلان وصولا إلى التوقيع واختياري أحسن عرض، هذا في حالة ما إذا كان الوكيل يمثل الإدارة العامة، أما في حالة تمثيله للمتعاقدة فيلعب أيضا دور هام فكثير من الشركات تستعين به من أجل الحصول على الصفقات، فالوكيل الذكي يقوم بتحديد المناقصات أو المزايدات التي يمكن للشركة أن تشارك فيها كذلك يسمح بتطور الشركة في الجانب المالي والمادي عن طريق الحصول على أكبر عدد من الصفقات.[3]

تتم الاستعانة بالوكيل الذكي في تحليل الصور الطبية مثل: الأشعة السينية والتصوير بالرنين المغناطيس والأشعة المقطعية بمستوى عالي من الدقة يفوق طرق التشخيص

[1] خبال حميد المرجع السابق، ص 240

[2] المصري عبد الرحمان الوكيل الذكي، المرجع السابق .

[3] سعد سعيد الله بخيت محمد، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات المرافق العامة ، (الادارة الذكية نموذجا) دراسة مقارنة ، مجلة البحوث الفقهية و القانونية ، العدد 43، جامعة الأزهر ، مصر ، 2023 ص 3424

التقليدي ويقوم بتقديم خطط علاج شخصية تأخذ بعين الاعتبار صفات المريض وذلك عن طريق تحليل البيانات الضخمة التي تضم تاريخ المريض ونتائج العلاج والمعلومات الجينية، بالإضافة إلى أنه يقوم بدور فعال في تسيير العمل داخل مؤسسات الرعاية الصحية، بحيث أنه يساعد في تبسيط العمل الإداري وفي إدارة الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى التقليل من احتمالية وقوع أخطاء.[1]

الفرع الثاني : روبوتات الدردشة

أولا : مفهوم روبوتات الدردشة

تُعرف روبوتات الدردشة (Chatbots) بأنها تطبيقات برمجية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) والتعلم الآلي(Machine Learning) ، بهدف محاكاة المحادثة البشرية والتفاعل مع المستخدمين من خلال النصوص أو الأوامر الصوتية. وتستطيع هذه الأنظمة فهم استفسارات المستخدمين، وتحليلها، ثم تقديم إجابات أو تنفيذ مهام محددة بصورة تلقائية، مما يسهم في تحسين سرعة الاستجابة وجودة الخدمات المقدمة[2].

وقد شهدت روبوتات الدردشة تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من أنظمة تعتمد على قواعد مبرمجة مسبقًا إلى أنظمة ذكية قادرة على التعلم من التفاعلات السابقة، وفهم سياق الحوار، وتقديم استجابات أكثر دقة ومرونة.

وأصبحت المؤسسات تعتمد عليها في مجالات متعددة، مثل خدمة العملاء، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية، والرعاية الصحية، والتعليم، لما توفره من تقليل للتكاليف

[1] ماهي بعض التطبيقات الواقعية لوكلاء الذكاء الاصطناعي ؟ ، 29 نوفمبر 2023، Bot press،موقع الكتروني شوهد بتاريخ 2026/05/31 متاح عبر الرابط :

-**https://botpress.com/ar/blog/real-world-applications-of-ai-agents**

[2] Russell, S. J., & Norvig, P. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed., Pearson, 2021, pp. 28–35.

التشغيلية، وزيادة في الإنتاجية، وتحسين لتجربة العملاء، فضلاً عن قدرتها على تقديم الخدمة على مدار الساعة[1].

وفيما يلي استعراض الأبرز هذه التعريفات :

-أشار(Gamble 2020) إلى أنها واجهات اتصال مبنية على الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي ومصممة المحاكاة المحادثة البشرية من خلال وسائل آلية، وذلك اعتمادا على الواجهة، حيث يمكن للبرنامج القراءة اللغة المكتوبة، بما في ذلك الرموز التعبيرية، أو ترجمة الكلام إلى نص، ثم يقوم برنامج المحادثة الآلي تحليل المدخلات واستخدامها لصياغة الرد. [2]

بينما عرفها (ابراهيم عزي) بأنها برمجيات تستطيع إجراء محادثة تفاعلية مع المستخدمين بذكاء يحاكي ذكاء العنصر البشري ويتم بناؤها وتصميمها لكي تعمل بشكل مستقل دون تدخل بشري، بحيث تجيب على الأسئلة التي تطرح عليها وتظهر الإجابات كأنها مصادرة عن شخص حقيقي مع العلم أنها لا توفر الإجابات من خلال أجوبة مبرمجة مسبقا بل تعتمد على معالجة اللغة الطبيعية للمستخدمين وفهمها والبحث عن إجابة لأسئلتهم في القاعدة المعرفية المتوفرة لدى الروبوت كما أن لديها القدرة على التفاعل، وتوفير إجابات دقيقة كلما تفاعلت عدد أكبر من المستخدمين.

وأشار(Fernandez 2016) بأنها أحد أكثر التطبيقات انتشارا والتي تستخدم حاليا الذكاء الاصطناعي الضعيف بشكل أساسي ولكن يمكن تطوريها مع تقدم الذكاء الاصطناعي، غالبا ما تكون البرامج جزءا من أنظمة التشغيل في الهواتف مثل Cortana

[1] Adamopoulou, E., & Moussiades, L. "An Overview of Chatbot Technology." IFIP Advances in Information and Communication Technology, Vol. 584, Springer, 2020, pp. 373-383.

[2] Gamble (. 2020 .) Artificial intelligence and mobile apps for mental healthcare: a social informatics perspective .Aslib Journal of Information Management, Vol. 72 No. 4, pp. 509.

for Microsoft و iPhone الأجهزة Siri و Android من Google Now وتستخدم المعلومات الموجودة في الهاتف لتوقع احتياجات المستخدم ومساعدته في الرد على رسائل البريد الإلكتروني الروتينية، والتراح المواعيد التقويم الخاص به، وتدوين موقعه لتقديم نتائج بحث مخصصة والتكامل مع الأجهزة الإلكترونية الأخرى مثل متتبعات الأنشطة [1].

ثانيا : أنواع روبوتات الدردشة :

يمكن تقسيم أنواع روبوتات الدردشة وفاقا للتصنيفات التالية :

1- طريقة التفاعل : Interaction Mode ويقسم إلى الرسائل النصية، أو الصوت أو الكلام المنطوق روبوتات الدردشة النصية ويكون فيها التفاعل بين المستخدم والبرنامج من خلال نصوص مكتوبة، أو روبوتات الدردشة الناطقة وفيها يمكن خلق شخصية للروبوت تتفاعل مع المستخدم من خلال وجه وصوت ونصوص أيضا. [2]

2- البرمجة: وتقسم إلى روبوتات دردشة مستندة على القواعد / مستندة على خورزميات التعلم الآلي :

*روبوتات الدردشة المستندة على القواعد : Rule-based chatbots أصبحت روبوتات الدردشة هذه شائعة جدا بعد أن أطلق Facebook منصة Messenger الخاصة به، فقدمت روبوتات الدردشة هذه خدمات الدعم الآلية لعملاء الشركات وتسمى أيضا روبوتات الدردشة "المستندة على الأزرار "أو " المستندة على قائمة الاختيارات" مثل روبوت الدردشة الخاص بخدمة عملاء شركة فوادفون المتاح على منصة تويتر،

[1] fernandez (2016) through the looking glass: envisioning new library technologies. PP 80-81 .

[2] Allison (2012) *Chatbots in the library: is it time* ?Library Hi Tech, Vol. 30 No. 1, pp. 95 . -

وتستخدم هذه الأنواع من روبوتات الدردشة للإجابة على الأسئلة التي غالبا ما تكون بسيطة – على سبيل المثال، حجز طاولة في مطعم أو ش ارء تذاكر السينما أو استخدام خدمات التوصيل عبر الإنترنت. ويتم التفاعل بين المستخدم والبرمجية بالاعتماد على منطق شجرة القارات ، حيث يتم إعطاء المستخدم مجموعة من الخيارات المحددة مسباقا وعندما يقوم بالاختيار الأنسب لحالته يؤدي ذلك إلى الحصول على الإجابة المناسبة. [1]

وغالبا ما يتم تقسيم روبوتات الدردشة هذه إلى مسارين مسار المبيعات لالتقاط تفاصيل الاتصال بالمستخدم وإعداد المكالمات أو الاجتماعات ؛ ومسار الدعم لإعطاء إجابات عامة للمستخدم عن كيفية آداء مهمة ما أو إرسال اربط موقع ويب يحتوي على المعلومات الضرورية. وفي معظم الحالات، يتم إنشاء هذه الأنواع من روبوتات بواجهات رسومية أو واجهات محادثة تتفاعل مع المستخدم من خلال الأزرار والقوائم، تعتمد هذه الأنواع من روبوتات الدردشة أي اضا على الكلمات الرئيسية أو لديها وظيفة التعرف على الكلمات الرئيسية، وتتفاعل مع مصطلحات معينة، ولكنها تفشل عند التعامل مع الأخطاء الإملائية وقد لا تقدم الاستجابات المناسبة، مما قد يتسبب في تجارب محبطة للغاية للعملاء، بشكل عام، روبوتات الدردشة هذه بسيطة تعتمد بشكل كبير على مدخلات المستخدم.

وإذا كانت استفسارات العملاء تقع خارج القواعد المحددة مسباقا، فإن روبوتات الدردشة هذه تفشل في التعرف على سياق المحادثة ولا تكون قادرة على التعرف السيناريوهات المتقدمة للمحادثة.

* روبوتات الدردشة القائمة على خورزميات التعلم الآلي من ناحية أخرى، تستخدم روبوتات الدردشة هذه تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لفهم الهدف من السؤال ونية

[1] Sadekov (2022) Types of Chatbots: Rule-Based Chatbots vs AI Chatbots. Mindtitan . pp. 30-45 .

المستخدم ومحاولة حل مشكلة العميل دون أي مساعدة بشرية، ويتمثل الاختلاف الأكبر بين روبوتات الدردشة هذه والنوع الأول المستند إلى القواعد في استخدام الأخيرة لخورزميات التعلم الآلي الذي يزيد بشكل كبير من الوظائف التي يمكن أن يؤديها الروبوت فيصبح مؤهل للإجابة على الاستفسارات المعقدة، ويمكنه التعامل مع مئات الأسئلة المختلفة التي كتبها المستخدم، ويمكن للمستفيد أن يتفاعل مع هذا النوع من روبوتات الدردشة بنفس الطريقة التي كان سيستخدمها للتفاعل مع شخص حقيقي بشري . وبعد أن يستوعب الروبوت استفسار المستفيد ويحدد سياق المحادثة يقوم بإنشاء سلسلة من الأسئلة والأجوبة الإضافية باستخدام تدفق الحل The Solution Flow الذي يساعد على تحديد المشكلة التي يريد المستخدم حلها بدقة وتحديد كيف سيتم حلها. مما يجعلها مفيدة جادا للمؤسسات الكبيرة في القطاعات العامة والقطاعات الخاصة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية، والتأمين، حيث يمكنها خدمة آلاف العملاء تلقائايا، وأداء مهام معقدة، والتعرف على السيناريوهات الأكثر تقدما .

وكل هذا يؤدي إلى تحسين تجربة المستخدم، فهذا النوع يتعلم من التجربة، ويزداد ذكاء مع كل محادثة يجريها مع البشر[1]

وهناك من يصنفها الى أنواع أخرى :

1-روبوتات الدردشة الموجهة بالتدفق :Flow-oriented chatbots

يتبع هذا النوع من روبوتات المحادثة مسارا محددًا مسبقا يختاره المبرمج؛ حيث يمر المستخدم بعدد محدد من الأسئلة والخيارات ويتخذ المستخدم قراراته بناءً على الخيارات التي أتاحها مطور الروبوت، وغالبا ما يشتمل هذا النوع من الروبوت على الكثير من الكلمات الرئيسة والخيارات التي تتيح للمستخدم اختيار إجراء معين أو عرض معلومات

[1] Vincze (. 2017 .) Virtual reference librarians (Chatbots) . Library Hi Tech News, Vol. 34 No. 4, pp. 5-8

محددة، ولهذا يطلق على هذا النوع روبوتات المحادثة القائمة على القواعد Rule based chatbotsلأنها مصممة لإعداد عدد محدد مسبقا من المهام وفقا لمجموعة من القواعد التي وفرها المبرمج ويفتقر هذا النوع إلى التعلم العميق مقارنة بروبوتات الذكاء الاصطناعي التي لديها القدرة على التعلم بمرور الوقت.

2-روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي :Artificially intelligent chatbots

قد يكون التحدي الكبير أمام روبوتات المحادثة ليس في فهم الكلمات أو اللغة البشرية ولكن في فهم السياقات التي تستخدم فيها هذه الكلمات، إلا أن الأمر قد تطور كثيرا الآن؛ حيث أصبحت المراسلة الفورية Instant messaging أحد أكثر أشكال إدارة المحتوى شيوعًا، وأصبحت روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحاكي شخصية الإنسان، فتسمح للمستخدم بالتفاعل بحرية وإجراء مناقشات حقيقية، وأصبح بإمكان المستخدم إدخال أي جملة ليقوم الروبوت بتحليل مجموعة من المعلمات parameter لفهم نية المستخدم والرد عليه مما يشعرهم بالثقة والراحة في التعامل مع الروبوت.

3-روبوتات الدردشة المختلطة :Hybrid Chatbots

يجمع هذا النوع من روبوتات الدردشة بين مزايا النوعين السابقين لتحقيق تجربة مستخدم أفضل؛ حيث يمر مستخدم الروبوت بسلسلة من الأسئلة كما يحدث في روبوت التدفق، وفي ذات الوقت يمكنه كتابة نص لطرح أسئلة أخرى للحصول على المعلومات المطلوبة. [1]

4-روبوتات المحادثة المدعومة بشرياHuman supported bots

يسمح هذا النمط من الروبوت للمستخدمين بالتفاعل باستخدام الرسائل النصية المجانية؛ حيث يوجد عامل بشري يراقب المحادثة ويتولى إدارة الموقف في حالة عدم قدرة الروبوت على الاستجابة لمطالب العميل، ولهذا يمكن تدريب الروبوت بواسطة المشغل له مما يضمن تقديم ردود أفضل في المحادثات المستقبلية .

[1] عليات فاضل إبراهيم تسويق المعلومات .الأردن :دار الصفاء،2004، ص125

وقد قدم Haristiani [1]تصنيفا آخر للروبوت بناءً على مجموعة من المعايير؛ فوفقا للهدف من الاستخدام يوجد الروبوت الوظيفي الذي يقوم بمهام محددة كالتعليم والتسويق والمساعدة الشخصية، وروبوت الترفيه وهو مخصص للترفيه مثل الألعاب. ووفقا للجمهور المستهدف يوجد روبوت المحادثة العام والذي لديه معرفة عامة يتم طلبها بشكل مباشر وروبوت المحادثة المتخصص والذي يؤدي عملا محددا للغاية مثل خدمة العملاء، أما وفقا للبنية الخاصة بالروبوت فيوجد الروبوت المدعوم بالتدفق، والروبوت المدعوم بالذكاء الاصطناعي والروبوت المختلط .

المطلب الثاني : تعزيز الكفاءة التشغيلية باستخدام الذكاء الاصطناعي

يُعد تعزيز الكفاءة التشغيلية أحد أبرز الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ تتيح هذه التقنيات تحسين أداء العمليات التشغيلية، ورفع مستوى الإنتاجية، وتقليل التكاليف، بما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. ويعتمد الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الخوارزميات والنماذج القادرة على محاكاة القدرات البشرية في التعلم والتحليل واتخاذ القرار، مما يسمح بتنفيذ العديد من المهام التشغيلية بكفاءة وسرعة أعلى من الأساليب التقليدية.بحيث يمثل الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية في تطوير الأداء التشغيلي للمؤسسات، إذ يسهم في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات والمنتجات، وخفض التكاليف، وتعزيز سرعة الاستجابة للمتغيرات، وهو ما يدعم قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في بيئة أعمال تتسم بالتنافسية والتطور المستمر[2].

[1] N. Haristiani (. 2019 .) Artificial Intelligence (AI) Chatbot as Language Learning Medium: An inquiry . Journal of Physics: Conference Series, Vol. 1387. p. 3 .

[2] Davenport, T. H., & Ronanki, R. (2018). Artificial Intelligence for the Real World. Harvard Business Review, 96(1), 108–116.

الفرع الأول :أتمتة العمليات وتحسين الانتاجية

إن التكنولوجيا والوسائل التقنية الحديثة أصبحت عنصرا أساسيًا في المؤسسات ، حيث تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، خاصة في قطاع الصناعة الذي يعتمد بشكل متزايد على الأتمتة والتحكم الآلي. كذلك تحسين الانتاجية بتحسين كفاء الافراد بفضل استخدام الذكاء الاصطناعي ويتضح الدور في النظم الآلية التي تعتمدها الشركات في ظل تطور المستمر لتكنلوجيا وضرورة مواكبته للحفاظ على المركز التنافسي للشركات تتمثل هذه النظم الالية بما يعرف بالتحكم الالي الاتمتة هذا ما سنوضحه فالأتي:[1]

1-تعريف الأتمتة

الأتمتة هي فن جعل الإجراءات والآلات تسير وتعمل بشكل تلقائي ومؤخرًا باستخدام المعالجات الصغرية plc

2.1 دورها في تحسين العمليات التشغيلية وتحسين الإنتاجية :

تستخدم الاتمتة كل ما هو جديد من تقنيات ومعلومات لتحسين أدائها وتطويره في تطبيق الأتمتة الصناعية وتطبيقها على مستوى الصناعي يشمل كل من أتمتة عمليات التصنيع والانتاج والتحكم في الجودة وكذلك العمليات الخاصة بمناولة مواد التصنيع وهذا يحقق : تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة العمليات؛

_تحقيق التوافر المستمر ؛

-كما تساهم في رفع انتاجية اليد العاملة عن طريق تقليل الوقت والجهد المستغرق في المناولة لليد العاملة البشرية الى المناولة الالية في العمليات التصنيعية؛

تقلل من الحاجة إلى العمالة البشرية، مما يخفف من الأعباء البدنية على العاملين؛

[1] 'Siyanbola Trimisiu Tunji et al. "Statement of Cash Flows (IAS 7) and Financial Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria." International Journal of Accounting Finance and Risk Management vol. 7، no. 2، 2022 ، pp. 49-55.

كما أن الاتمتة تقلل عدد اليد العاملة وبالتالي مساحة اقل للعمل؛

-تمكن المؤسسات من إنشاء مصانع أصغر وأكثر كفاءة، مما يقلل التكاليف التشغيلية

3.1دورها في تعزيز الإنتاجية :

إن التكرار في العمليات الإنتاجية أمر مكلف لبعض شركات ويرفع سعر المنتجات وبإدراج الاتمتة ادى لتسهيل وتقليل هذه التكاليف مثلا تعتمد شركات مثل ميتسوبيشي على أنظمة أتمتة متقدمة، تشمل الروبوتات الصناعية ، أنظمة الفحص التلقائي، وأنظمة التصنيع المرنة، مما يساعد في تحسين الإنتاجية، تقليل التكاليف، وضمان جودة المنتجات .[1]

زيادة سرعة إنجاز المهام وتقليل التكاليف التشغيلية كما أكدت بعض دراسات الأخرى أن الأتمتة تعتمد فتطبيقها على العنصر البشري (بحث اثر تبنى أتمتة العمليات في رفع الكفاءة) ، حيث بدوره يسهم من خلال تعزيز التعاون بين فرق العمل وتوفير الوقت والجهد في العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء العام للمنظمة.

الفرع الثاني : تقليل التكاليف وتحسين الجودة

1- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم الدور الحديث لإدارة التكاليف :

تتمثل العلاقة بين ادارة التكلفة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في ان ادوات الذكاء الاصطناعي توفر المعلومات اللازمة التي تساعد في التنبؤ بالتكاليف وقياسها وتخفيضها واتخاذ القرار والمقارنة والتقييم مع مراعاة العلاقات التشابكية المتداخلة بين الموارد المتاحة وذلك على النحو التالي :

-دور الشبكات العصبية في دعم ادارة التكلفة :

*في مجال التنبؤ بالتكاليف :

[1]تامر بن عطية، أتمتة العمليات والإنتاج في شركات تصنيع السيارات دراسة حالة شركة ميتسو بيشي، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد 1 2023م، ص ص 4-10

يمكن استخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالتكاليف عن طريق التغذية المرتدة بين المدخلات والمخرجات من خلال البيانات الموجودة حيث يتم الانتقال إلى الأمام لتقدير الخطأ ثم الرجوع للخلف لتصحيح الخطأ.

*في مجال القياس :

إن الشبكات العصبية تساعد في قياس التكلفة من خلال دعم استخدام التقديرات الشخصية في القياس المحاسبي. كما يرى أن الشبكات العصبية تساعد في حساب تكلفة المنتج بدقة وموضوعية من خلال تحميل المنتج بالموارد المستهلكة بشكل ابداعي مما يحقق نقلة نوعية في قياس التكاليف وتقديمها في نماذج غير تقليدية تضيف لها قيمة اقتصادية من مجال ترشيد التكلفة يمكن للشبكات العصبية توفير حلول لخفض تكاليف التشغيل بنسبة تتراوح بين 2015، من خلال تطبيق اساليب تعتمد على الأتمتة مثل صنع القرار وحل المشاكل والتعلم وتحقيق عمليات تتطلب ذكاء انساني من حيث الادراك والتفكير وخفض استهلاك الموارد علاوة على انه من المتوقع أن تحدث الشبكات العصبية تطوراً ملموساً في مستويات الإنتاجية من خلال تدعيم قدرات العاملين وتحسين كفاءة العمل وتقليل نسبة ومستويات الخطأ، مما يساعد في خفض التكاليف كما تساعد في معالجة التقلبات في حجم انتاج المنتجات النهائية دون تشوية لتخصيص تكلفة المنتج، وتعمل على توفير معلومات صحيحة لخدمة تخفيض التكاليف[1] .

*في مجال دعم واتخاذ القرار:

أثرت الشبكات العصبية على دعم اتخاذ القرار عن طريق توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد وتوفير معلومات أكثر ملائمة وبصورة حيادية وموضوعية ويمكن الاعتماد عليها بدرجة أفضل، فضلا عن اجراء العمليات التشغيلية المختلفة من تجميع وترحيل.

[1] Kaplan, A., & Haenlein, M. (2019). Siri, Siri, in my hand: Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence. Business Horizons, P P 15–25.

كما تساعد الشبكات العصبية في اتاحة الفرصة امام الادارة لفهم العلاقات التشابكية للموارد وتوفير معلومات على المستوى التشغيلي والتكتيكي والاستراتيجي، وتحديد التكاليف التي تؤثر على القرار[1] .

*في مجال تحليل التكلفة والتقييم :

تساعد تكنولوجيا الشبكات العصبية في تحليل عناصر التكاليف من خلال وضع المقاييس او المعايير المحددة مقدما للتكاليف ومن ثم إجراء المقارنة مع التكاليف عند نشوئها وتحديد الانحرافات وتحليلها واتخاذ الإجراءات التصحيحية لها، وبدلاً من الاعتماد على الرقابة اللاحقة (التقليدية) والتي تعمل على تصحيح الأخطاء .تكنولوجيا الشبكات العصبية الرقابة الجارية حيث تجري عملية الرقابة في أثناء العملية التشغيلية وتصحيح القصور في الأداء.

-دور النظم الخبيرة في دعم ادارة التكلفة :

*في مجال التنبؤ بالتكاليف :

تعمل النظم الخبيرة على دراسة وتحليل انشطة توريد المواد الخام للتنبؤ بالخامات المستخدمة وتكلفتها كما تعمل على تصميم المنتجات للتنبؤ بتكلفة تصميم المنتجات، وتقديم أفكار جديدة اساليب انتاجية جديدة تتناسب مع التطور المستمر في الانتاج والتنبؤ بالمستوى التنافسي للشركة مقارنة وتصميم بالمنافسين[2] ؛

*في مجال قياس التكاليف:

تعمل النظم الخبيرة على توفير معلومات عن الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج، وتحقيق التجانس بين الوحدات الإدارية لتوفير بيانات دقيقة عن التكاليف؛

[1] عبد الله بن أحمد الرقيبة .دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الإدارية .مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد 40،2024،ص ص 101-111

[2] Kitchin Rob.The Data Revolution: Big Data Open Data Data Infrastructures and Their Consequences.SAGE Publications 2014 P209

– في مجال ترشيد التكاليف :

تعمل النظم الخبيرة على تقليل الهدر وتعزيز جودة المنتجات والخدمات وتسريع توصيل الخدمات، يعد استخدام النظم الخبيرة مفيداً لمؤسسات الأعمال من حيث أنها تقلل التكلفة التشغيلية الإجمالية، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال إدخال النظم الخبيرة في البنوك في المكاتب الأمامية والوسطى تحقيق خفض في التكاليف، حيث تعمل البنوك على الاستفادة من النظم الخبيرة في الواجهة الأمامية لتسهيل عملية تحديد هوية العملاء والمصادقة عليها والقيام بأعمال الموظفين المباشرين من خلال روبوتات الدردشة والمساعدين الصوتيين وتعميق علاقات العملاء.[1]

*في مجال دعم اتخاذ القرار :

تساعد النظم الخبيرة في دعم اتخاذ القرار فهي انظمة صنع قرار مبرمجة لحل المشاكل وتستطيع ان تصل الى مستوى معين من الاداء تساوي فيه او تتعدى الخبراء البشريين حيث تستطيع توظيف البيانات الكمية والوصفية ويمكنها الوصول الى نتائج من بيانات غير كاملة أو غير مؤكدة.

كما يرى أن النظم الخبيرة تساعد في دعم اتخاذ القرار من خلال الاستعانة بالمعلومات المخزنة في قواعد البيانات في تطوير حلول للمشاكل المختلفة وتقديم افكار وحلول ملائمة، كما تساعد في اداء المهام بكل سهولة، ويمكن استخدام النظم الخبيرة في محاكاة اداء الخبير البشري في دعم اتخاذ القرار دون التأثر بالعاطفة أو الميول الشخصية، وحل المشكلات أكثر من الخبير البشري في ظل عدم التأكد؛

[1] Chen Min Shiwen Mao and Yunhao Liu.“Big Data: A Survey." Mobile Networks and Applications vol. 19، no. 2، 2014 p. 171

– وأيضا في مجال تحليل التكلفة والتقييم تعمل النظم الخبيرة على توفير مقاييس دقيقة وعادلة، وتوفير معلومات اكثر مصداقية وموضوعية في تحليل الانحراف وتوفير معلومات صحيحة عن الأداء الفعلي مع تتبع الموارد المستخدمة وتحديد الطاقة العاطلة.

كما تساعد في تصميم موازنة لتطوير المنتجات، وعمل نظام رقابي يشمل اجراءات تصحيحية للانحرافات في الإنتاج وتستخدم النظم الخبيرة في تقديم التطبيقات المختلفة اللازمة لتقييم الأداء نظراً لسهولة استخدامها .

– دور الوكلاء الاذكياء في دعم ادارة التكلفة :

*في مجال التنبؤ بالتكاليف :

يمكن استخدام تقنية الوكلاء الاذكياء في التقدير لتكاليف المواد والاجور والمصاريف الصناعية غير المباشرة مما يساعد في تقدير تكلفة الوحدة، علاوة على الربط بين احتياجات العملاء وخصائص الوظيفة مما يساعد في تقدير تكلفة الوظائف، كما انه يمكن تكوين فريق عمل من الوكلاء الاذكياء للتعامل مع اقسام الشركة مما يساعد في التنبؤ بتكلفة تلك الاقسام، علاوة على انه يمكن استخدامها في تطوير تصميم المنتجات وتقدير تكلفة التطوير[1].

*في مجال قياس التكاليف:

تساعد تقنية الوكلاء الاذكياء في تقديم رؤية جديدة للمعلومات المحاسبية بإضافة وظيفة الاستدلال المحاسبي لتلك المعلومات والتي يتم التعبير عنها بالأدلة الارشادية والنماذج التنبؤية والمؤشرات المالية التي تساعد في قياس التكاليف بدقة وموضوعية .

*في مجال ترشيد التكاليف :

[1]الشمري، عدي بن سعيد فهيد .دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة العمليات الإدارية .المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية، 2025 ، ص ص 76–89 .

ترى بعض الدراسات ان الوكلاء الاذكياء ترفع من مستوى الأداء وفعالية استخدام الموارد مما يؤدي إلى ترشيد التكاليف وإضافة قيمة إلى المنتج النهائي من خلال التركيز على النتائج بدلا من التركيز على المهام الروتينية.

كما أن الوكلاء الاذكياء تساعد في تخفيض الوقت المستغرق من قبل الموظف في انجاز المهام، كما يخفض تكلفة العمليات من خلال تشغيل الوكيل الذكي كبديل للوكلاء البشريين، علاوة على انجاز الاعمال بكفاءة وفاعلية مما يخفض من تكاليف المنتجات الرديئة.

*في مجال الدعم واتخاذ القرار:

يساعد تفعيل الوكلاء الاذكياء على تكامل قنوات البيانات المختلفة، الاهتمام بالبيانات غير النمطية، وكشف النقاب عن البيانات التي لم تكن متاحة من قبل وزيادة قوة تحليل البيانات، تطوير التخطيط التشغيلي والاستراتيجي، وتطوير اساليب دعم القرار، كما ان الوكلاء الاذكياء تساعد في دعم اتخاذ القرار من خلال قاعدة المعرفة المخزنة لديهم، ومن خلال التجارب السابقة المخزنة، مع امكانية الاطلاع على التقارير والقوائم المالية .

*في مجال تحليل التكلفة والتقييم :

تساعد الوكلاء الاذكياء في تحليل التكلفة من خلال امداد متخذ القرار بخيارات متعددة من تحليل المعلومات واستنتاج المعلومات من البيانات المعقدة، وتخزين المعلومات بطريقة تسمح بسهولة الحصول عليها، علاوة على ايجاد قنوات لتبادل البيانات في مواقف معينة.[1]

[1] علي عباس علي سنن، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم الدور الحديث، مجلة الفكر المحاسبي، المعهد العالي للعلوم الإدارية – 6 أكتوبر، مصر، 2024، ص 77.

المبحث الثاني : المسؤولية القانونية عن استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال المنافسة

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة محورية في تطوير النشاط الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات ، لما يوفره من إمكانات عالية في التحليل والتنبؤ واتخاذ القرار. غير أن توظيفه في مجال المنافسة قد يترتب عنه مساس ببعض المصالح القانونية المحمية ، وعلى رأسها قواعد المنافسة المشروعة ، وحماية البيانات الشخصية ، والحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية الرقمية. كما يطرح هذا الاستعمال إشكالًا خاصًا يتعلق بتحديد أساس المسؤولية القانونية عند وقوع الضرر ، بالنظر إلى الطبيعة التقنية المركبة لهذه الأنظمة وتعدد الأطراف المتدخلة في إنشائها واستعمالها. ومن ثم تبرز الحاجة إلى بحث مدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية في مواجهة هذه التحولات ، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الحماية القانونية للحقوق والمصالح المشروعة.

المطلب الأول : المسؤولية الناتجة على حماية البيانات الشخصية

تعد حماية البيانات الشخصية من أهم الالتزامات التي فرضتها التطورات التكنولوجية الحديثة ، خاصة مع تزايد عمليات جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالأفراد من طرف مختلف الجهات. [1]فالحفاظ على سرية هذه البيانات وضمان عدم استغلالها بطرق غير مشروعة يقتضي فرض التزامات قانونية على القائمين على معالجتها ، من خلال احترام مبادئ الحماية وضمان أمن وسلامة المعلومات الشخصية. غير أن الإخلال بهذه الالتزامات قد يؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد وخصوصياتهم ، مما يستوجب ترتيب مسؤولية قانونية على عاتق المتسبب في ذلك ، سواء من خلال الجزاءات المدنية أو الإدارية أو غيرها من الجزاءات التي تهدف إلى تعزيز فعالية الحماية القانونية للبيانات

[1]بوعزيز خليفة حماية المعطيات الشخصية في التشريع الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة . : الماستر كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم السنة الجامعية 2021/2020، ص 29

الشخصية. وعليه سيتم التطرق إلى المسؤولية الناتجة عن حماية البيانات الشخصية من خلال بيان الالتزام بضمان حمايتها، ثم توضيح الجزاءات المترتبة عن الإخلال بهذه الحماية.

الفرع الأول : الالتزام بضمان حماية البيانات الشخصية

أولا : موافقة الشخص المعني

يؤكد المشرع الجزائري على ضرورة الحصول على موافقة صريحة من الشخص قبل معالجة بياناته الشخصية أو الاطلاع عليها ، هذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد على الموافقة الضمنية ، ورغم أن القانون لم يحدد شكلًا معينًا لهذه الموافقة، فإن مسؤولية إثبات هذه الموافقة تقع على عاتق الجهة التي تقوم بمعالجة البيانات يتعين على المسؤول عن معالجة البيانات أن يطلب الموافقة بلغة بسيطة سهلة الفهم، وأن يشرح بوضوح سبب جمع هذه البيانات ، فالموافقة في هذا الشأن لا تفترض تلقائيًا ، بل يجب الحصول عليها بشكل صريح وواضح.

ولقد سعى المشرع الجزائري إلى توفير حماية قانونية شاملة ، لأنه يرى أن غالبية الأفراد لا يدركون خطورة معالجة بياناتهم ، لذلك ألزم القانون بتنبيههم وطلب موافقتهم الصريحة.[1]

في البداية ، لم يشترط المشرع الجزائري في المادة 7 من القانون رقم 18-07- أن تكون موافقة الفرد على معالجة بياناته مسبقة" ، واكتفى بكلمة "موافقة" فقط ، لكنه عاد في

[1] فريدة بن عثمان ، حماية معالجة المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي ، قراءة في القانون 18-07 ، مجلة التواصل ، المجلد 27، عدد1 ، جوان 2021، ص 216

نفس المادة ليفرض الموافقة المسبقة قبل إطلاع الغير على هذه البيانات ، وذلك لضمان سير عمل المسؤول عن المعالجة[1] .

غير أن المشرع نص على استثناءات تسمح بالإطلاع على البيانات المعالجة دون موافقة الشخص المعني، وذلك عندما يتعلق الأمر بالتزامات قانونية للمسؤول عن المعالجة أو الشخص المعني أو لحماية حياته ومصالحه في حال لم يكن قادرًا من الناحية البدنية أو القانونية على إعطاء موافقته ، كما لا يُشترط الحصول على موافقة الشخص للإطلاع على بياناته إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة، أو لتحقيق مصلحة مشروعة للمسؤول عن المعالجة أو من تُرسل إليه البيانات و يجب أن يتم ذلك دون الإضرار بمصلحة الشخص المعني .

كما سمح المشرع الجزائري للفرد بسحب موافقته على معالجة بياناته في أي وقت ، و يمنح هذا الحق فرصة للشخص الذي لم يدرك تمامًا تبعات هذه العملية أن يتراجع عن قراره.

أما إذا كان الشخص المعني بمعالجة المعطيات طفلاً ، فيجب الحصول على موافقة ممثله القانوني قبل معالجة بياناته ، وفي حالات معينة ، يمكن للقاضي أن يرخص بذلك بما يخدم مصلحة الطفل ، أما بالنسبة لمن هم ناقصو أو عديمو الأهلية ، فتخضع موافقتهم للقواعد القانونية العامة.[2]

غير أنه لا تشترط الموافقة المسبقة للشخص المعني لمعالجة معطياته الشخصية ، إذا كانت هذه المعالجة تتم بهدف منع الجرائم والكشف عنها أو إجراء التحريات

---

[1] المادة 7 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018، ، ص. 13.

[2] المادة 08 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018 ، ص 14

والتحقيقات الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها، وتتم معالجة هذه المعطيات حصرا من طرف السلطة القضائية والهيئات التي يخولها القانون سلطة التحقيق في الجرائم وتحديد مرتكبيها.[1]

ثانيا : إجراء التصريح والترخيص

يشترط المشرع الجزائري على المسؤول عن المعالجة قبل بداية معالجة البيانات إيداع تصريح مسبق أو الحصول على ترخيص من السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

1- التصريح

يقوم المسؤول عن المعالجة بإيداع التصريح المتعلق بمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي لدى السلطة الوطنية و يمكن تقديمه إلكترونيا، وبمجرد تقديم هذا التصريح واستلام إيصال بذلك في أجل لا يتجاوز 48 ساعة، يمكن للمسؤول عن المعالجة البدء في عملية المعالجة.

ويجب أن يتضمن التصريح مجموعة من البيانات كإسم المسؤول عن المعالجة وعنوانه وطبيعة المعالجة، والأشخاص المعنيين بالمعالجة، ومدة حفظ البيانات و الجهات التي يمكن أن تصل إليهم هذه المعطيات.[2]

و تعفى من شرط التصريح المسبق عمليات معالجة البيانات التي تهدف فقط إلى إنشاء سجل متاح للعامة أو لأي شخص يثبت أن لديه مصلحة قانونية في الاطلاع عليه، يجب في هذه الحالات تعيين مسؤول عن معالجة البيانات بحيث تكون هويته

[1] المادة 45 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018، ص 21

[2] المادة 14 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018 ، ص 15

معروفة للجميع ومُبلغ عنها للسلطة الوطنية، ويكون مسؤولا عن تطبيق الأحكام المتعلقة بحقوق الأفراد المعنيين بالمعالجة، فحتى وإن كان الجهة المسؤولة عن معالجة البيانات معفاة من شرط التصريح، يجب عليها تزويد أي شخص يطلب ذلك بالمعلومات المتعلقة بالهدف من المعالجة وهوية وعنوان المسؤول.[1]

2- الترخيص :

عندما تلاحظ السلطة الوطنية، بعد دراسة التصريح المقدم إليها ، أن عملية المعالجة المقترحة قد تشكل تهديدًا واضحًا للحقوق الأساسية وحماية الحياة الخاصة وحريات الأفراد، فإنها تقرر إخضاع هذه المعالجة لنظام الترخيص المسبق، ويجب عليها أن تبرر قرارها ، وأن تُبلغ به الجهة المسؤولة عن المعالجة خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم التصريح[2] .

وأكد المشرع من خلال القانون رقم 18-07- على حماية المعطيات الحساسة ومنع معالجتها، وهي المعلومات الشخصية التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية والفلسفية، الانتماء النقابي الحالة الصحية، بما في ذلك المعلومات الجينية، ومع ذلك، يمكن الترخيص بمعالجتها إذا كانت هناك مصلحة عامة تتطلب ذلك، وتكون ضرورية للممارسة القانونية أو التنظيمية للجهة المسؤولة عن المعالجة أو عند الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات[3] .

كما حددت المادة 18 من نفس القانون الحالات التي يمكن فيها الترخيص بمعالجة المعطيات الحساسة وهي[4]:

---

[1] المادة 16 من القانون رقم 18-07 ، المرجع نفسه ، ص 15

[2] محمد حسنين، *حماية البيانات الشخصية في التشريع الجزائري*، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2022، ص. 45

[3] المادة 7 من القانون رقم 18-07، مرجع سابق، ، ص. 13

[4] المادة 18 من القانون رقم 18-07 ، المرجع نفسه ، ص 15

-إذا كانت معالجة المعطيات ضرورية لحماية المصالح الأساسية للشخص المعني، وكان هذا الشخص غير قادر على إعطاء موافقته سواء بسبب عجز جسدي أو قانوني

-يمكن لجمعية أو منظمة غير ربحية سواء كانت سياسية دينية، أو نقابية، أن تعالج البيانات الشخصية لأعضائها أو الأشخاص الذين تربطهم بها علاقة منتظمة، شريطة الحصول على موافقتهم.

- يمكن معالجة البيانات الشخصية التي كشف عنها الشخص علناً، إذا كانت تصريحاته تشير بوضوح إلى موافقته على هذه المعالجة .

-إذا كانت معالجة المعطيات الشخصية ضرورية لإثبات حق، أو ممارسته، أو الدفاع عنه أمام الجهات القضائية .

-يمكن معالجة البيانات الجينية فقط في الحالات التي تكون فيها ضرورية للطب الوقائي، أو التشخيصات، أو الفحوصات أو العلاجات الطبية، ويجب أن تتم هذه المعالجة بواسطة أطباء أو بيولوجيين.

الفرع الثاني : جزاء الإخلال بقواعد حماية البيانات الشخصية

أولا : معالجة المعطيات الشخصية دون موافقة الشخص المعني

جريمة معالجة المعطيات الشخصية دون موافقة الشخص المعني أو رغم اعتراضه

ذكر المشرع الجزائري هذه الجريمة في المادتين 55 و 57 حيث تنص المادة 55 على معاقبة كل من قام بمعالجة المعطيات الشخصية.

دون موافقة الشخص المعني أو رغم اعتراضه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 100,000 دج إلى 300.000 دج [1].

[1] المادة 55 من القانون 18-07، مرجع سابق ،ص 22

أما المادة 57 فقد نصت على عقوبة الحبس من سنين إلى خمس سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج كل من قام بمعالجة المعطيات الشخصية الحساسة دون الموافقة الصريحة للشخص المعني.[1]

إلا أن هذه الجرائم حتى تقوم وتثبت يجب أن يتوفر لها الركنين المادي والمعنوي ويتبين لنا من خلال هتين المادتين أن الجريمة لها ركنين مادي ومعنوي وخصص لها عقوبة الحبس والغرامة على التفصيل الآتي :

1-الركن المادي

إن السلوك الإجرامي في هذه الجريمة تقع بمخالفة في أحكام المادة 07 والمادة 36 من القانون 18-07 أعلاه، حيث ألزمت الأولى ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة من طرف الشخص المعني للقيام بمعالجة معطياته الشخصية، أما الثانية فقد منحت الشخص المعني حق الاعتراض على ذلك إذا ما توفرت فيه أسباب مشروعة، ولممارسة هذا الحق فقد ألزم المشرع الجزائري في المادة 32 بضرورة إعلام الشخص المعنى بكل عملية تجميع المعطيات تخصه سواء لديه أو لدى الغير[2].

2-الركن المعنوي

كغيرها من الجرائم يشترط في هذه الجريمة توفر القصد الجنائي في مقترفها، ومفاده علم الجاني أن المعطيات التي أراد معالجتها تخضع للموافقة المسبقة لشخص المعني، وكذا علمه بأن هذا الأخير قد أصدر اعتراضا على ذلك، مع توفر إرادة القيام بسلوك المعالجة بمخالفة أحكام القانون.[3]

---

[1] المادة 57 من القانون 18-07 ، مرجع نفسه ، ص 22

[2] عواد فاطمة الزهرة ، الحماية الجزائية للبيانات الشخصية المعالجة ألياً، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور الطاهر مولاي السعيدة السنة 2019 / 2020 ص 29

[3] طباشعز الدين الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري – دراسة في ظل القانون 18 07المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، 2013 – 02كلية الحقوق وال علوم السياسية جامعة الدكتور الطاهر مولاي السعيدة السنة 2019 / 2020 ص 29

ثانيا : جريمة معالجة المعطيات الشخصية دون إجرائي التصريح والترخيص

لقد بعد سمح المشرع بمعالجة بعض المعطيات ذات الطابع الشخصي أن يتحصل المعالج على تصريح أو ترخيص من الجهة المخولة بذلك، فاعتبر أن أية مخالفة لذلك قد يشكل جريمة في حال توفرت أركانها، وبالتالي فإن هذه الجريمة تقع في حال مخالفة أحكام المادة 12 القانون 18-07 أعلاه والتي أوجبت أن تخضع كل عملية معالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي لإجرائي التصريح أو الترخيص من طرف السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، ما لم يوجد نص قانوني آخر يستثني عملية معالجة معينة من ذلك[1] .

1-الركن المادي :

يقوم السلوك المادي في هذه الجريمة بمخالفة أحكام المادة 12 أنه التي تنص في حالة ما إذا لم يوجد نص قانوني مخالف تخضع كل عملية معالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي لتصريح مسبق لدى السلطة الوطنية أو بترخيص منها، طبقا لما نص عليه القانون، وبالتالي يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة لقيام الجاني بإنجاز معالجة للمعطيات غير مصرح بها أو مرخص لها من طرف السلطة الوطنية المختصة،[2] وما يسترعي الإنتباه بصدد السلوك المادي أن الأمر لا يتعلق بمخالفة الإجراءين معا بل أن مخالفة أحدهما وحده يكفي لتكوين الركن المادي فالمشرع استعمل حرف " أو"، ولم يستعمل حرف "الواو".

[1] أنظر المادة 12 من القانون 18-07، مرجع سابق ، ص 14

[2] عز الدين طباش، مرجع سابق، ص 142

2-الركن المعنوي:

أما الركن المعنوي فيتحقق بصورتين إما عن طريق العمد أو عن طريق الخطأ، إذا كان العمد فيتحقق القصد الجنائي بعنصريه، العلم والارادة، وهو قيام الجاني بتجميع إحدى البيانات الشخصية بطرق عمدية دون الحصول على تصريح أو ترخيص مسبق من السلطة الوطنية المختصة، أما الخطأ فيتحقق بقيام المتهم بعملية المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون وضع الضوابط والاحتياطات للازمة لسلامة وأمن البيانات[1].

المطلب الثاني : المسؤولية الناتجة على حماية حقوق الملكية الفكرية

تعد حقوق الملكية الفكرية من الحقوق الأساسية التي تحظى بحماية قانونية خاصة، باعتبارها ترتبط بالإبداع والابتكار الفكري وتشكل عنصرًا مهمًا في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز المنافسة بين المؤسسات. وقد أدى التطور التكنولوجي وانتشار البيئة الرقمية، خاصة مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى زيادة فرص استغلال المصنفات والاختراعات والعلامات التجارية، لكنه في المقابل أفرز العديد من التحديات المتعلقة بحماية أصحاب هذه الحقوق من الاعتداءات والتجاوزات.

وتفرض الحماية القانونية للملكية الفكرية مجموعة من الالتزامات على مختلف الأطراف، تتمثل في احترام حقوق المؤلفين والمبتكرين وأصحاب العلامات التجارية، وضمان عدم استعمال أو استغلال أعمالهم وابتكاراتهم دون ترخيص أو سند قانوني. غير أن الإخلال بهذه الالتزامات يؤدي إلى المساس بالحقوق الفكرية ويترتب عنه قيام مسؤولية قانونية تهدف إلى ردع الاعتداءات وضمان فعالية الحماية المقررة.

[1] اتوشن ساسي وسليماني بوبكر الحماية الجنائية للحياة الخاصة عبر الأنترنت مذكرة ماستر، جامعة عبد 2 الرحمان ،ميرة بجاية الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012، ص21

الفرع الأول : حماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الذكاء الاصطناعي

أولا : براءة الاختراع

نص المشرع الجزائري في المادة الثانية من الأمر 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع على أن براءة الاختراع هي وثيقة تسلم لحماية الاختراع.

يعرف الفقه براءة الاختراع على أنّها " أي فكرة ابداعية يتوصل إليها المخترع في أي من المجالات التقنية و تتعلق بمنتج أو طريقة صنع أو بكليهما تؤدي عمليا إلى حل مشكلة معينة في أي من هذه المجالات[1]."

و عرفها البعض الآخر على أنها الوثيقة التي تمنحها الدولة للمخترع فتخول له حق استغلال اختراعه ماليا و التمتع بالحماية القانونية المقررة لهذا الغرض و ذلك لمدة محدودة و بشروط معينة[2] .

من خلال ما سبق فإن براءة الاختراع تمنح عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي سواء كان متعلقا بمنتوجات صناعية جديدة ام بطرق ووسائل صناعية معروفة ولا تمنح البراءة للاختراع إلا إذا توفرت فيه شروط .

نص المشرع الجزائري على أنّه يمكن للاختراعات الجديدة الناتجة عن نشاط اختراعي و القابلة للتطبيق الصناعي ان تكون موضوعا للبراءة ، شريطة أن لا تكون هذه الاختراعات ممنوعة أو مخالفة للنظام العام أو مضرة بالصحة أو بالبيئة ، و من ثمة فإن شروط قابلية الاختراع للبراءة هي :

[1] CHAVANNE.(A) et BURST .(J-J), Droit de la propriété industrielle, Précis Dalloz, 5ème éd, 1998, p25.

[2] سميحة. القليوبي ، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة التاسعة، 2013 ،ص 345

وجود الاختراع ، للحصول على براءة الاختراع يجب أن يكون ثمة إختراع أي إبتكار يبتدعه المخترع ويضيفه إلى المنتجات الصناعية المشرع الجزائري لم يعرف الاختراع أما الفقه فعرفه على أنه فكرة أصيلة تحقق تقدما يضاف إلى الفن الصناعي القائم.[1]

إن الابتكار هو درجة أعلى من التقدم تجاوز مستوى ما يصل إليه التطور العادي للفن الصناعي ، وقد يكون محل الابتكار ناتجا صناعيا جديدا كإبتكار آلة موسيقية جديدة أو يكون محل الابتكار هو وسيلة جديدة للحصول على ناتج معروف من قبل كإختراع جهاز جديد لتحلية مياه البحر، كما قد يكون محل الابتكار هو تطبيق جديد لوسيلة معروفة من قبل كإستخدام الكهرباء لنقل الصوت والصورة مثل اختراع جهاز التلفاز فهذا يعتبر استخدام جديد للكهرباء التي هي وسيلة معروفة من قبل[2] .

عنصر الجدة ، الجدة معناها السبق إلى التعريف بالاختراع وتكون إما مطلقة نسبية ، والجدة المطلقة تعني أن لا يكون هذا الاختراع قد سبق نشره على الجمهور أو إستعماله علنا أو لم يحصل على براءة الاختراع من قبل أو لم يسبق للغير تقديم طلب للحصول على براءة الاختراع عن ذات الابتكار لان البراءة تعطي صاحبها حق احتكار استغلال الفكرة الابتكارية مقابل الكشف عنها للجمهور ، فإذا كانت الفكرة الابتكارية معروفة من قبل إنتفى سبب إصدار البراءة.[3]

[1] أسامة نائل المحيسن، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عملن الأردن ، طبعة1، 2011 ،ص 113.

[2] محمد حسنين ، الوجيز في الملكية الفكرية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985 ، ص 133 .

[3] حسني عباس ، الملكية الصناعية و المحل التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر ، 1971 ، ص95

أخذ المشرع الجزائري بمبدأ الجدة المطلقة[1] بنصه على أنه يعتبر الاختراع جديدا إذا لم يكن مدرجا في حالة التقنية وتتضمن هذه الحالة كل ما وضع في متناول الجمهور عن طريق وصف كتابي أو شفوي أو إستعمال أية وسيلة أخرى عبر العالم وذلك قبل يوم إيداع طلب الحماية أو تاريخ مطالبة الأولوية بها وهي نفس الأحكام التي جاء بها التشريع الفرنسي.[2]

المشرع المصري فأخذ بمبدأ الجدة النسبية من حيث المكان أي التراب المصري والزمان من حيث إكتفائه بالنشر أو الاستعمال في خلال 50 سنة السابقة لتاريخ تقديم البراءة ، وغاية المشرع المصري من هذا هو تشجيع طلب البراءات في مصر عن إختراعات سبق إستعمالها أو تم نشرها في الخارج حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية من إختراعات أجنبية، أما المشرع الجزائري مع نظيره الفرنسي حظر البراءات التي تهدف إلى بعث الاختراعات القديمة والمسماة ببراءات البعث.[3]

يستثني المشرع الجزائري من الجدة المطلقة الاختراعات التي تم عرضها في معرض دولي رسمي أو معترف به رسميا خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ إيداع طلب البراءة.[4]

تعتبر الجدة من العناصر المهمة في الاختراع ، إلا أنها تثير إشكالية تقديرها بإعتبار أن هذه الأخيرة تختلف من نوع إلى أخر حسب نوع و شكل الاختراع ، وفقا لأحكام التشريع الجزائري[5] تمنح البراءة إذا كان موضوع الاختراع متعلق بإنجاز ناتج جديد أو تطبيق جديد لطريقة معروفة أو ترتيب جديد لوسائل معروفة .

---

[1] المادة 04 من الأمر 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع.

[2] art. L 611-11 als 1.c.fr.propr-intell

[3] فرحة زراوي صالح ، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، حقوق الملكية ، ص 62

[4] المادة 4 من الامر 03-2007 المتعلق ببراءة الاختراع

[5] تقضي المادة 3 الفقرة 2 من الأمر 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع على أنه " يمكن أن يتضمن الاختراع منتجا أو طريقة

يعتبر الاختراع ناتج جديد إذا كان متميزا عن سائر الأشياء المشابهة له نظرا لهيكله الذاتي أو مكوناته الخاصة ، وتسمى البراءة الممنوحة للمخترع في هذه الحالة "ببراءة الناتج " تمنح لصاحبها حق إحتكار صنع الناتج الجديد و حمايته ضد كل إعتداء عليه.[1] أما براءة الطريقة الجديدة فهى مجموعة العناصر الكيماوية أو الميكانيكية المستعملة للحصول على شيء مادي يسمى الناتج أو المنتوج ، أو على أثر غير مادي يسمى النتيجة ، ويستفيد المخترع في هذه الحالة ببراءة تسمى براءة الطريقة[2].

تمنح البراءة عن إختراع تطبيق جديد لوسائل معروفة ، و يعتبر الاختراع كذلك في حالة إستعمال وسيلة معروفة أو منتوج معروف للحصول على نتيجة غير معروفة سابقا بالنسبة لهذه الوسيلة أو هذا المنتوج ، ويمنح هذا الاختراع لصاحبه براءة تسمى "براءة الطريقة" ، أما إختراع تركيب جديد فهو كل عملية جمع و تركيب لوسائل معروفة للحصول على نتيجة جديدة ، تسمى البراءة الممنوحة للمخترع "ببراءة الطريقة.[3]

تقدر جدة الاختراع مبدئيا يوم إيداع طلب الحصول على البراءة ، مع مرعاة حق الأفضلية والأسبقية في التسجيل الذي يتمتع به كل من أودع طلب في إحدى دول المنظمة إلى إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والتجارية لسنة 1983 .[4]

لتقدير عنصر الجدة في الاختراع ظهرت عدت نظريات ، تذهب النظرية الأولى والتي هي نظرية المتعادلات إلى أنه يمكن إعتبار وسيلتين متساويتين إذا كانت لهما ، رغم شكلهما المختلف نفس الوظيفة من أجل الوصول إلى نفس النتيجة ، ويفترض التماثل في الوظيفة أن يكون للوسيلتين نفس الاثر التقني ، بينما يفترض التماثل في النتيجة التشابه

[1] AZÉMA (J), Lamy droit commercial, fonds de commerce, baux commerciaux, marques brevets, dessins et modèles, redressement et liquidations judiciaires, 1998,p786. 89

[2] فرحة زواوي صالح ، المرجع السابق ، ص 72

[3] AZÉMA. (J), op.cit, p787.

[4] المادة 4 (أ) من إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والتجارية ، تفصيل مبدأ الاسبقية يأتي في الباب الثاني من هذه الأطروحة

في طبيعة النتيجة و نوعيتها ، أما نظرية الثانية فهي نظرية التطبيق الجديد ونظرية الاستخدام الجديد، تكمن الجدة وفقا لهذه النظرية فى التفرقة الموجودة بين النتيجة القديمة والنتيجة الجديدة التي حصل عليها المخترع.[1]

أما النظرية الثالثة التي جاءت بشأن تقدير الجدة في الاختراع فهي نظرية التركيب ونظرية المقاربة ، وفقا لهذه النظرية يعتبر إختراع التركيب قابلا للبراءة لأنه يتمثل في جمع عدد معين من الوسائل المعروفة للحصول على نتيجة إجمالية ، بينما تستبعد من مجال البراءة عملية المقاربة لكونها لا تؤدي الى نتيجة جديدة ، فهي تتمثل في نتائج معروفة لوسائل مختلفة .[2]

قابلية الاختراع للتطبيق الصناعي ، يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون الاختراع قابلا للتطبيق الصناعي، ويعتبر كذلك إذا كان موضوعه قابلا للصنع أو الاستخدام في أي نوع من الصناعة .[3]

الافكار المجردة والنظريات العلمية فهي لا تحمى في ذاتها عن طريق البراءة وكذلك الاكتشافات المتعلقة بالطبيعة وقوانينها والمعادلات الرياضية مهما كانت القيمة العلمية لهذه الافكار والنظريات العلمية الجديدة ومهما بذل في سبيل التوصل إليها من مجهودات وأبحاث.

حتى يكون الاختراع مؤهلا للحماية يجب أن يتضمن تطبيقا لهذه الأفكار أو النظريات العلمية وذلك عن طريق تصنيع منتج جديد أو طريقة صناعية جديدة.[4] ومثال ذلك واقعة إكتشاف أينشتاين لقانون الطاقة فهذا الاكتشاف لا يحمى عن طريق براءة الاختراع .

---

[1] AZÉMA. (J), op.cit, p791.

[2] فرحة زراوي صالح ، المرجع السابق ، ص76.

[3] المادة 06 من الأمر 03-07 المتعلق براءة الاختراع.

[4] سميحة القليوبي ، مرجع سابق ،ص87

الفرع الثاني : الآثار القانونية للاعتداء على حقوق الفكرية

أولا : العقوبات الجزائية

تنتهي كل دعوى جزائية بتوقيع عقوبات على من تثبت إدانتهم وفي دعوى التقليد تتنوع هذه العقوبات بين عقوبات تهدف إلى ردع المقلد وعقوبات أخرى تهدف إلى جبر الضرر وأخرى تساهم في وقف الاعتداء مستقبلا.

1-العقوبات الردعية :

وحدت قوانين الملكية الفكرية الجزائرية العقوبات الجزائية الموقعة على مرتكب جنحة التقليد هي الحبس والغرامة، إلا أنها تتفاوت في الشدة ، في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

تقضي أحكامه بعقاب جنحة تقليد مصنف أو أداء بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من خمسمائة ألف 500000 دج إلى مليون 1000.000 دج سواء كان النشر حصل في الجزائر أو في خارج[1] .

هذه العقوبات هي أكثر صرامة من تلك التي كان منصوص عليها في قانون العقوبات الذي لم يكن ينص على عقوبة الحبس بالنسبة للتقليد المنعزل على خلاف التقليد الاعتيادي،[2] لم يفرق المشرع الجزائري الأمر الراهن لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بين الشخص الذي ارتكب فعل التقليد مدة واحدة أو الشخص الذي اعتاد في

[1] المادة 153 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تعتبر هذه العقوبة جد ضئيلة إذا قرناها بتلك المطبقة في التشريع الفرنسي.

art. L. 335.4 C. fr. propr. Intell

[2] المادة 391 ق.ع.ج 3

ارتكاب الفعل وتطبق نفس عقوبة الفاعل الأصلي على كل من شارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف ومالك الحقوق المجاورة[1] .

تطبق نفس العقوبة الأصلية السالفة الذكر على من يرفض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو مالك الحقوق المجاورة خرقا للقانون[2] .وما يلاحظ في هذا المجال هو أن المشرع الجزائري يدرج هذه الجنحة ضمن أفعال التقليد[3]، مع أنها ذات طابع مدني لأنها ناتجة عن تعاملات مدنية في إطار عقد ما بين صاحب الحقوق والمستفيد وبالتالي فإن هذا النص يعاب عليه كونه لا يمد بأي صلة لأفعال التقليد.

في حقوق الملكية الصناعية والتجارية تتراوح العقوبة الأصلية بالحبس من 6 ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مليونين وخمسمائة ألف (2.500.000 دج إلى عشرة ملايين

(10.000.000)دج، هذه العقوبات تطبق على تقليد براءة الاختراع، التصاميم الشكلية والعلامة[4] ، أما الرسوم والنماذج الصناعية فإن العقوبة الأصلية هي فقط الغرامة وتتراوح بين (500)دج خمسمائة إلى (1500) دج ألف وخمسمائة، ولا تطبق عقوبة الحبس إلا في حالة العودة في ارتكاب جنحة تقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، ويضاف إلى العقوبة الأصلية والتي هي الغرامة عقوبة الحبس من شهر إلى ستة أشهر وتضاعف هذه العقوبة عند المساس بحقوق الدولة[5] .

أما تسمية المنشأ فإن الأحكام الخاصة بها تميز ما بين مزوري التسمية والمشاركين في التزوير، تتضمن العقوبة الأولى الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من

[1] المادة 154 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق والمجاورة.

[2] المادة 155 من الأمر 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

[3] المادة 151 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

[4] المادتين 61 و 62 من الأمر رقم 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع والمادة 36 الفقرة 1 من الأمر 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية، والمادة 32 الفقرة 01 من الأمر 03-06 المتعلق بالعلامات

[5] المادة 23 الفقرتين 2 و 3 من الأمر رقم 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية

(2000)ألفين إلى (20.000) دج عشرون ألف دينار[1]، أما العقوبة الثانية فتراوح مدة الحبس فيها من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من ألف (1000) إلى خمسة عشر ألف (15.000)دج .

يعرف التقليد حاليا انتشارا كبيرا ومخيفا لأنه يسبب أضرارا خطيرة للمستهلك والمؤسسات معا وعليه يرى بعض الفقه من ضرورة إيجاد عقوبات فعالة تسمح بردع المقلدين وذلك ما لا يتوافر في العقوبات المطبقة في تسميات المنشأ والرسوم والنماذج الصناعية والتي تحتاج إلى تدخل المشرع لتجديدها. وتجدر الملاحظ في هذا المجال أن المشرع الجزائري عدل كل قوانين الملكية الفكرية مع ما يتماشى والتطورات الاقتصادية الراهنة، إلا أنه استثنى من هذا التعديل كل من تسمية المنشأ والرسوم والنماذج الصناعية وهذا الاستثناء لا يجد ما يبرره.

تعرضت الأحكام المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وكذا الرسوم والنماذج الصناعية إلى مسألة العودة [2]، أما الأحكام المتعلقة بالبراءة والتصاميم الشكلية وكذا العلامات وتسمية المنشأ لم تتعرض الأحكامها إلى مسألة العودة في ارتكاب جنحة التقليد وبالتالي إذا ارتكب المقلد نفس الجنحة خلال السنوات الخمسة اللاحقة لانقضاء العقوبة السابقة أو سقوطها بالتقادم، فإنه يحكم عليه بالحد الأقصى المقررة قانونا ويجوز رفع هذه العقوبة إلى الضعف متى كانت عقوبة الجنحة السابقة هي الحبس لمدة تزيد عن السنة، أما إذا كانت تقل عن سنة فإنه يعاقب بالحبس الذي لا يجوز أن تقل مدته عن ضعف المدة السابقة المحكوم عليه بها على أن لا تتجاوز مع ذلك الحد الأقصى للعقوبة المقررة.[3]

[1]المادة 30 الفقرة (أ) من الأمر 76-75 المتعلق بتسمية المنشأ.

[2]المادة 153 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمادة 3 الفقرة 2 من الأمر رقم 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية

[3]المادة 56 ق.ع.ج

2-العقوبات التي تهدف إلى التعويض عن الضرر اللاحق بضحية التقليد :

إن التعويض عن الضرر اللاحق بضحية التقليد هو الجزاء الطبيعي في حالة ما إذا طالب به الضحية لأنه يصلح الضرر الذي لحق به وبالتالي فغالبا ما تقضي به المحاكم إلا أنه ليس إلزاميا ففي حالة عدم وجود الضرر تتخذ المحكمة التدابير الوقائية وتعد هذه الأخيرة كافية[1] .

تمنح الأحكام المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مبالغ الإيرادات أو أقساط الإيرادات الناجمة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو الأداء المحمي وكذلك العتاد المصادر الذي أنشئ خصيصا للقيام بالنشاط غير المشروع وتسليمها للمؤلف أو مالك الحقوق المجاورة أو ذوي حقوقهما كتعويض عن الضرر اللاحق بهما[2].

في مجال قوانين الملكية الصناعية والتجارية فلا توجد أحكام تقضي بمنح التعويض وتحديد الضر باستثناء براءة الاختراع والعلامة أين تقضي الأحكام الخاصة بهما على أن الجهة القضائية المختصة تقضي بمنح التعويضات إذا أثبت ارتكاب أعمال التقليد[3].

يتم تقدير التعويض وفقا للأحكام العامة في القانون المدني والمتعلقة بالمسؤولية المدنية[4] ويجب أن يكون التعويض مناسبا للضرر الذي لحق الضحية غير أن عملية تقديره تتسم بالصعوبة وعليه فعلى المدعي وهو الذي يقع عليه عبء إثبات الضرر ومدى حجمه و التماس من القضاء تعين خبير لتقديره، ويتمتع القاضي بسلطة واسعة في هذا المجال[5]

---

[1] HAROUN. (A), op. cit, p 272.

[2] المادة 159 من الأمر 03-2005 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

[3] المادة 29 الفقرة 1 من الأمر رقم 03-06 المتعلق بالعلامات والمادة 58 الفقرة 2 من الأمر 03-07 المتعلقة ببراءة الاختراع

[4] المواد 124 المعدلة و 131 المعدلة و 182 ق.م.ج.

[5] فرحي زراوي صالح، المرجع السابق، ص 181 .

في الغالب يقدر التعويض على أساس ما فات الضحية من كسب وما لحقه من خسارة في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لم يعطي المشرع أية خصوصية لتقدير التعويض .

أما في بعض حقوق الملكية الصناعية والتجارية يقدر التعويض بالاستناد إلى عنصرين يتم تحديد العنصر الأول في براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وفي هذه الحالة يتم التميز ما إذا كان صاحب الحق يستغل حقه شخصيا أم لا، ففي حالة ما إذا كان صاحب الحق يستغل حقه شخصيا فإن فوات الكسب يعادل الربح الذي لم يجنيه المستفيد من الحق بسبب التقليد وعليه فهو لا يساوي الأرباح المنجزة من طرف المقلد لأنه يؤخذ بعين الاعتبار القدرة الإنتاجية والتسويقية للضحية ومصاريف الصنع والإشهار والمصاريف العامة .

ينظر في تقدير التعويض إلى ما إذا كان التقليد يشمل كافة عناصر الموضوع المحمي أو جزء منه فقط، وينظر أيضا إلى إذا ما كان العنصر المقلد مندرجا في المجموع، وفي هذه الحالة فإنه يتم البحث ما إذا كان يشكل السبب الوحيد للشراء من قبل العملاء أم أنه مجرد عنصر ثانوي[1] ، أما إذا كان صاحب الحق لا يستغل هذا الحق أو يقوم بذلك عن طريق منح ترخيص للغير، فإن إصلاح الضرر يتحقق بالقضاء على المعتدي بتسديد للمستفيد من البراءة أو الرسم أو النموذج قيمة الإيرادات التي كان عليه أداؤها لهذا الأخير لو حصل على رخصة لاستغلال هذا الحق بصفة شرعية [2].

في مجال العلامة يقدر التعويض بالنظر إلى مدى تأثير العلامة المقلدة على حجم المبيعات وبعد ذلك يتم تحديد الربح الذي خسره مالك الحق، ويستند في هذا المجال إلى

[1] Paris, 23 mai 1980, Ann. propr. ind. 1981, p. 185: «< les éléments de la contrefaçon constituent un rapport mineur qui n'a pu être déterminant dans le choix de la clientèle, il y a lieu de réduire l'indemnité demandée à une redevance indemnitaire.. ».

[2] MOUSSERON (J-M), op. cit, p 42 << si le brevet n'est pas exploité, le préjudice du breveté se limite souvent à la rémunération qu'il aurait dû demander pour autoriser l'exploitation.

عدة عوامل منها حجم التقليد شهرة ،العلامة طبيعة المنتوجات المباعة تحت العلامة الأصلية والمقلدة[1] . يتضمن العنصر الثاني من التعويض الخسارة الناتجة عن الاعتداء على حق الملكية وفي هذا المجال يجب إثبات ضرر الناتج عن فوات الربح، ويعتبر أن هناك خسارة عندما يمنع التقليد صاحب الحق من إبرام ترخيص أو التنازل عن حقه.

3-العقوبات التي تهدف إلى الوقاية (التدابير الوقائية)

علاوة على العقوبات الردعية يجوز للقاضي اتخاذ جملة من التدابير الوقائية كالغرامة التهديدية والمصادرة وإتلاف الأشياء المقلدة وإعلان الحكم، وتلعب هذه التدابير دورا إيجابيا

من الناحية العملية بحيث أنها تثير انتباه الجمهور حول الأفعال التي ارتكبها المحكوم عليه.

أ-الغرامة التهديدية :

الغاية من هذه العقوبة هو تأمين تنفيذ الحكم الذي يقضي بمنع المقلد من مواصلة استغلال الحق الاستئثاري، إذ يصبح هذا الأخير ملزما بدفع مبلغ من المال عن التأخير في تنفيذ الحكم ، وهذه العقوبة المالية لها طابع تهديدي بحيث لا يجوز تنفيذها إلا بعد تصفيتها وهي بذلك تختلف عن التعويض .

ب-المصادرة :

تجمع المصادرة بين خصائص العقوبة وإصلاح الضرر وهي تتخذ في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وكذا الرسوم والنماذج الصناعية طابعا تعويضيا، إذ أن مصادرة الأشياء

[1] حليمة بن دريس ، تقليد العلامات التجارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص ، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر سنة 2007-2008 ، ص 67

المقلدة تتحقق لفائدة صاحب الحق[1] مع عدم الإخلال بالتعويضات للطرف المضرور، إلا أنه وفي هذه الحالة يجب أخذ المصادرة بعين الاعتبار في حساب التعويض لأن هذا الأخير يجب أن لا يتجاوز حجم الضرر المرتكب[2] .

إن الحكم بالمصادرة يعد أمرا جوازيا بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية وكذا التصاميم الشكلية[3] ، لأن الأحكام المتعلقة بهما تتضمن عبارة يمكن أو يجوز" وبالتالي فإن أمر تقريرها يدخل في إختصاص السلطة التقديرية للقاضي، بينما الأمر يختلف في العلامة وكذا حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، إذ يعتبر القضاء بها أمرا إجباريا بينما لم تتضمن الأحكام المتعلقة ببراءة الاختراع أو تسمية المنشأ الإشارة إلى هذه العقوبة .إن المصادرة تعتبر تدبيرا وقائيا وسبب ذلك أنها ترمي إلى منع استمرار التقليد والعودة إليه، وهذا بتصفية مخزون البضائع المقلدة والوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة ،و تنصب المصادرة على كل الأشياء التي يحوزها المقلد سواء الموضوع المقلد أو الأدوات التي استعملت في التقليد ، تطبق هذه القاعدة على كافة حقوق الملكية الفكرية باستثناء التصاميم الشكلية من حقوق الملكية الصناعية التي تقضي أحكامها بمصادرة الأدوات المقلدة فقط[4] .

[1] المادة 159 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمادة 24 الفقرة 2 من الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية

[2] حليمة بن دريس ، المرجع السابق، ص 68

[3] المادة 24 الفقرة 2 من الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية والمادة 37 من الأمر رقم 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة .

[4] المادة 157 الفقرتين 1 و 2 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وكذا المادة 29 الفقرة 2 من الأمر رقم 03-06 المتعلق بالعلامة .

ج- الإتلاف:

يهدف الإتلاف إلى منع استمرار التقليد وإخفاء آثاره ويطبق الحكم بالإتلاف في التصاميم الشكلية ويعتبر الأمر جوازيا للقاضى لاستخدام عبارة يمكن في النص القانوني، وعلى عكس ذلك يعتبر الإتلاف إلزاميا فى العلامة[1]. ينصب الإتلاف في التصاميم الشكلية على المنتوجات محل الجريمة، أما في العلامة فينصب الإتلاف على الأدوات المستعملة لارتكاب الجريمة وإتلاف العلامة ،المقلدة، كما أن هذه العملية قد تمتد إلى المنتوج المغطى بالعلامة إذا كان متصلا بها [2].

د-إعلان الحكم :

إضافة إلى العقوبات السابقة لجنحة التقليد يجوز للمحكمة بناء على طلب المدعي أن تأمر بنشر الحكم بالإدانة كاملا أو مجزء في الصحف التي تعينها وبتعليقه في الأماكن التي تحددها مع وضع مصاريف النشر والتعليق على نفقة المحكوم عليه[3]، إن إعلان الحكم يعتبر أمرا جوازيا في التشريع المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذا الرسوم والنماذج الصناعية، وتسمية المنشأ والتصاميم الشكلية، لأن النص المتعلق بهذه الحقوق يستعمل صيغة "يجوز أو يمكن، ولا يمكن أن تأمر المحكمة بنشر الحكم وتعليقه في أماكن معينة ما لم ينص عليه القانون وعليه فإن هذه العقوبة غير مطبقة على جنحة تقليد العلامة وبراءة الاختراع .

---

[1] المادة 37 من الأمر 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية يمكن أن تأمر المحكمة في حالة الإدانة بإتلاف المنتوجات 9/17 "محل الجريمة أو ..... المادة 32 الفقرة 4 من الأمر 03-2006 المتعلق بالعلامة إتلاف الأشياء محل المخالفة .

[2] محكمة وهران القسم التجاري 22 نوفمبر 2004 والسابق ذكره الحكم على المدعي بالتوقف الفوري عن كل إنتاج أو توزيع لمنتجاتها الحاملة لعلامة يسنيا مع إتلاف كل الكميات المخزونة من هذا المنتوج والوثائق التي تحمل هذه العلامة

[3] المادة 158 من الأمر 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والمادة 24 الفقرة 10 من الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، والمادة 30 الفقرة 2 من الأمر 676 المتعلق بتسمية المنشأ والمادة 36 الفقرة 2 من الأمر 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية

خلاصة الفصل :

أبرز هذا الفصل أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساندة لنشاط الشركات، بل أصبح عنصرًا استراتيجيًا يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير آليات العمل، وأتمتة العمليات، والارتقاء بجودة الخدمات واتخاذ القرارات. وقد تبين أن الوكلاء الأذكياء وروبوتات الدردشة يمثلان من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أسهمت في تحسين تجربة العملاء، وتسريع الاستجابة لاحتياجاتهم، والحد من التكاليف التشغيلية، فضلاً عن رفع كفاءة إدارة الموارد والعمليات داخل الشركات.

وفي المقابل، أظهر الفصل أن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الاقتصادي يثير العديد من الإشكالات القانونية، خاصة في مجال المنافسة، إذ تبرز ضرورة توفير حماية فعالة للبيانات الشخصية التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعلم والمعالجة، مع الالتزام بالضوابط القانونية التي تكفل احترام خصوصية الأفراد. كما يفرض استخدام هذه التقنيات تحديات تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، سواء فيما يخص استغلال المصنفات المحمية في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي أو فيما يتعلق بتحديد المسؤولية عن المخرجات التي قد تنطوي على اعتداء على هذه الحقوق.

وبناءً على ذلك، فإن الاستفادة من الإمكانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الشركات لا يمكن أن تتحقق بصورة مستدامة إلا في إطار قانوني متوازن يجمع بين تشجيع الابتكار والتحول الرقمي من جهة، وضمان احترام قواعد المنافسة وحماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية من جهة أخرى. ومن ثم، فإن مواكبة التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي تستوجب تطوير التشريعات وتعزيز آليات الرقابة والامتثال بما يحقق الأمن القانوني ويواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي.

الـــخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أصبح يشكل محورًا أساسيًا في إعادة صياغة قواعد المنافسة بين الشركات، حيث أسهم بشكل كبير في تطوير الأداء المؤسسي ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة على الابتكار واتخاذ القرار. فقد مكّنت التطبيقات الذكية، مثل الوكلاء الأذكياء وروبوتات الدردشة وتحليل البيانات الضخمة، الشركات من تحسين تفاعلها مع العملاء وتوقع اتجاهات السوق بدقة عالية، مما منحها ميزة تنافسية واضحة في بيئة أعمال تتسم بالتغير المستمر.

وفي المقابل، فإن هذا التطور التقني لم يخلُ من تحديات قانونية واقتصادية معقدة، إذ برزت إشكالات تتعلق بحماية البيانات الشخصية وخصوصية المستخدمين، إضافة إلى قضايا الملكية الفكرية المرتبطة بالمخرجات التي تنتجها الأنظمة الذكية. كما أفرز الذكاء الاصطناعي أشكالًا جديدة من المنافسة غير التقليدية، قد تؤدي في بعض الحالات إلى اختلال توازن السوق إذا ما استُخدم بشكل غير منضبط أو دون إطار قانوني واضح وفعّال.

وعليه، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يحمل في طياته ازدواجية واضحة؛ فهو من جهة أداة لتعزيز الابتكار وتطوير المنافسة الاقتصادية، ومن جهة أخرى مصدر محتمل لمخاطر قانونية وتنظيمية تتطلب تدخلاً تشريعيًا متوازنًا يضمن الاستفادة من مزاياه دون الإضرار بمبادئ المنافسة العادلة.

وبناءً على ذلك، فإن معالجة تداعيات الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات تستدعي تطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز آليات الرقابة، مع تشجيع الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، بما يحقق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية النظام الاقتصادي القائم على المنافسة العادلة.

الاقتراحات و التوصيات

يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز الاستفادة من هذه التكنولوجيا وتقليل آثارها السلبية، وذلك على النحو الآتي:

- ضرورة تحديث الإطار القانوني والتنظيمي بما يتماشى مع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المنافسة العادلة في السوق .
- تعزيز الرقابة على استخدام الخوارزميات الذكية في تحديد الأسعار وتحليل الأسواق، تفاديًا لأي ممارسات قد تؤدي إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين الشركات .
- وضع قواعد واضحة لحماية البيانات الشخصية في ظل الاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع تشديد العقوبات على أي انتهاكات محتملة .
- دعم البحث العلمي والاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي، بما يساهم في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التحول الرقمي وتعزيز قدرتها التنافسية .
- تشجيع الشركات على تبني مبدأ "الذكاء الاصطناعي المسؤول" الذي يراعي الجوانب الأخلاقية والقانونية عند استخدام هذه التقنيات .
- تعزيز التعاون الدولي في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي، نظراً للطبيعة العابرة للحدود للأسواق الرقمية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

*** المصادر :**

1-القوانين :

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018
- القانون 03-2009 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج.ر رقم 15 المؤرخة في 08 مارس 2009

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018
- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 10 يونيو 2018

2-الأوامر :

- الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، والمادة 30 الفقرة 2 من الأمر 676 المتعلق بتسمية المنشأ والمادة 36 الفقرة 2 من الأمر 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية
- المادة 24 الفقرة 2 من الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية والمادة 37 من الأمر رقم 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة .
- الأمر 03-2006 المتعلق بالعلامة إتلاف الأشياء محل المخالفة .

- الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تعتبر هذه العقوبة جد ضئيلة إذا قرناها بتلك المطبقة في التشريع الفرنسي.
- الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمادة 3 الفقرة 2 من الأمر رقم 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية
- الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وكذا المادة 29 الفقرة 2 من الأمر رقم 03-06 المتعلق بالعلامة .
- الأمر رقم 03-06 المتعلق بالعلامات والمادة 58 الفقرة 2 من الأمر 03-07 المتعلقة ببراءة الاختراع
- الأمر رقم 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع والمادة 36 الفقرة 1 من الأمر 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية، والمادة 32 الفقرة 01 من الأمر 03-06 المتعلق بالعلامات
- الأمر 03-08 المتعلق بالتصاميم الشكلية يمكن أن تأمر المحكمة في حالة الإدانة بإتلاف المنتوجات 9/17" محل الجريمة .

***قائمة المراجع :**

أولا :الكتب :

1. أبو بكر خوالد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال ، ط 19 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية و الاقتصادية ، برلين ألمانيا
2. أحمد ماهر، إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018
3. أسامة نائل المحيسن، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عملن الأردن ، طبعة1، 2011
4. إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة والأعمال، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012

5. توفيق محمد عبد المحسن ، بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001
6. حسن محمود، نظم التصنيع الذكية والتحكم الصناعي المتقدم، دار المسيرة، 2022حسن محمد منصور، الدعاية والذكاء الاصطناعي، دار رشاد للنشر، القاهرة، 2024
7. حسني عباس ، الملكية الصناعية و المحل التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر ، 1971
8. حسين الماحي، حماية المنافسة دراسة المقارنة، الطبعة الأولى المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007
9. د ياسين سعد غالب ، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، طبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان – 2011
10. د. محمد الهادي، التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنيت، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2005
11. زين عبد الهادي ، الأنظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019
12. سمير عبد السيد تناغو، قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010
13. شريف حمدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024
14. شريف شاهين، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في إدارة المعلومات والخدمات الذكية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2021
15. طارق الحاج ، تحليل الاقتصاد الجزئي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ن عمان ، 1997

16. عبد الحميد الشواربي، جرائم المنافسة والاحتكار، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005

17. عبد الستار إبراهيم الهيتي، الذكاء الاصطناعي: أسسه وتطبيقاته في الأعمال، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان، 2021

18. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022

19. عبد الفتاح مراد شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دار البهاء، الإسكندرية، 2005

20. علاء عبد الرزاق ، نظم الملعومات و الذكاء الاصطناعي ، طبعة 1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999

21. عليات فاضل إبراهيم تسويق المعلومات .الأردن :دار الصفاء،2004

22. عمر صخري، الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008

23. فرحة زراوي صالح ، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، حقوق الملكية

24. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

25. فؤاد معمر، قانون المنافسة في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013

26. محمد بن فوزي الغامدي، الذكاء الاصطناعي في التعليم، ط1، شبكة الألوكة قسم الكتب الدمام، المملكة العربية السعودية، 2024

27. محمد تيورسي: الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر دار هومة للنشر وللطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2015

28. محمد حسن عبد العال، الذكاء الاصطناعي والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2023

29. محمد حسنين ، الوجيز في الملكية الفكرية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985
30. محمد حسين منصور، قانون المنافسة ومنع الاحتكار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009
31. محمد سعيد نمور، شرح قانون المنافسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015
32. محمد فريد العريني، القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004

ثانيا: الرسائل الجامعية :

1. لحول سامية، التسويق والمزايا التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007
2. سميحة القليوبي ، مظاهر السلوك الاحتكاري وأليات مكافحته ، دراسة مقارنة بين القوانين المصري و الكويتي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون التجاري ، جامعة الكويت، 2011-2012
3. خبال حميد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشاط الإدارة العامة، أطروحة دكتوراه، قانون إداري، قسم الحقوق، غرداية الجزائر، 2022
4. زغدار أحمد ، التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية ، حالة مؤسسة التبغ و الكبريت ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004/2005
5. قادري لطفي محمد الصالح، آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017
6. اتوشن ساسي وسليماني بوبكر الحماية الجنائية للحياة الخاصة عبر الأنترنت مذكرة ماستر، جامعة عبد 2 الرحمان ،ميرة بجاية الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012
7. بوعزيز خليفة حماية المعطيات الشخصية في التشريع الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة . : الماستر كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم السنة الجامعية 2021/2020

8. سمير خمالية عن سلطة مجلس المنافسة في ضبط السوق، مذكرة ماجيستر، فرع تحولات دولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2013
9. سمير عيساوي فاطمة الزهراء مومن ، جرائم المنافسة و الأسعار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ن جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2015
10. شتوح انفال هبة الله بهناس نسيمة، الذكاء الاصطناعي وآثاره في التعامل التجاري، مذكرة ماستر حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة السنة الجامعية 2022-2021
11. حليمة بن دريس ، تقليد العلامات التجارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص ، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر سنة 2007-2008
12. عواد فاطمة الزهرة ، الحماية الجزائية للبيانات الشخصية المعالجة أليا، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور الطاهر مولاي السعيدة السنة 2019 / 2020
13. محمد صائم أحمد رشا، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، قانون عام، قسم قانون عام جامعة الشرق الأوسط، العراق، 2022

ثالثا: المقالات العلمية :

1. أحمد بن صالح، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء في المؤسسات التجارية، مجلة الاقتصاد الرقمي، 2023
2. أحمد على حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر ، العدد 76، جويلية 2021
3. مجاجي سعاد فكرة العقود الذكية كأحد أهم تطبيقات البلوك تشين "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد6، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت الجزائر، 2022

4. تامر بن عطية، أتمتة العمليات والإنتاج في شركات تصنيع السيارات دراسة حالة شركة ميتسو بيشي، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد 1 2023م
5. خولة بوقرة، المسؤولية المدنية للمنتج في ظل التشريع الجزائري"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 02 2019
6. سعد سعيد الله بخيت محمد، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات المرافق العامة ، (الادارة الذكية نموذجا) دراسة مقارنة ، مجلة البحوث الفقهية و القانونية ، العدد 43، جامعة الأزهر ، مصر ، 2023
7. الشمري، عدي بن سعيد فهيد .دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة العمليات الإدارية .المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية، 2025
8. عبد الكريم حرز الله ، بن يوسف بن خدة، العدد التجريبي (التعلم الالي كجزء من الذكاء الاصطناعي)، مجلة العلوم والتكنولوجيا، جامعة الجزائر 2019
9. عبد الله بن أحمد الرقيبة .دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الإدارية . مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد 40،2024
10. علي عباس علي سنن، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم الدور الحديث، مجلة الفكر المحاسبي، المعهد العالي للعلوم الإدارية – 6 أكتوبر، مصر، 2024
11. فريدة بن عثمان ، حماية معالجة المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي ، قراءة في القانون 18-07 ، مجلة التواصل ، المجلد 27، عدد1 ، جوان 2021
12. قزلان سليمة، يونسي حفيظة ضبط الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي)، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر المجلد ،14، العدد 03 سبتمبر 2024
13. لبق سمير بابوق، دعاء محمود القرعان، تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على المجتمعات الانسانية مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 05، الجامعة الاردنية، 2024

14. مريم هاني عبد المحسن، عبد إيمان اشرف عويس حجاج ، استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير عملية تصميم المنتجات من خلال النمذجة الرقمية ، مجلة العمارة و الفنون و العلوم الانسانية ، المجلد التاسع، العدد 11 جامعة حلوان ، مصر ، 2024

15. هاشمي رشيدة ملياني عبد الوهاب، الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي)، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد ،14 العدد ،02 جوان 2024

المراجع باللغة الأجنبية :

16. Adamopoulou, E., & Moussiades, L. "An Overview of Chatbot Technology." IFIP Advances in Information and Communication Technology, Vol. 584, Springer, 2020
17. Allison (2012) *Chatbots in the library: is it time* ?Library Hi Tech, Vol. 30 No. 1,
18. AZÉMA (J), Lamy droit commercial, fonds de commerce, baux commerciaux, marques brevets, dessins et modèles, redressement et liquidations judiciaires, 1998
19. [1]AZÉMA. (J), op.cit
20. Caferra Ricardo: Logique pour l'informatique et pour l'intelligence artificielle Hermes Sciences Publication, Paris, France, 2011
21. CHAVANNE.(A) et BURST .(J-J), Droit de la propriété industrielle, Précis Dalloz, 5èm éd, 1998, p25.
22. Chen Min Shiwen Mao and Yunhao Liu.“Big Data: A Survey." Mobile Networks and Applications vol. 19، no. 2، 2014
23. Davenport, T. H., & Ronanki, R. (2018). Artificial Intelligence for the Real World. Harvard Business Review, 96(1),
24. fernandez (2016) through the looking glass: envisioning new library technologies.
25. Gamble (. 2020 .) Artificial intelligence and mobile apps for mental healthcare: a social informatics perspective .Aslib Journal of Information Management, Vol. 72 No. 4
26. Jean Claude Tarondeau , Stratégie industrielle, Edition Vuibert Paris, 2ème édition, 1998
27. Jean jacques lambin MARKETING STRATEGIQUE, 3 EDITED SCIENCE INTERNATIONAL 1994

28. Jean jacques lambin : opcit
29. Jean Jacques lambin: MARKETING STRATEGIQUE, 3 EDITED SCIENCE INTERNATIONAL 1994
30. Kaplan, A., & Haenlein, M. (2019). Siri, Siri, in my hand: Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence. Business Horizons
31. Kitchin Rob.The Data Revolution: Big Data Open Data Data Infrastructures and Their Consequences.SAGE Publications 2014
32. Kolter p et Dubois B, Markrting managment,dixième édition, édition puplic-union.paris, 2000
33. Luger GF. Artificial intelligence: structures and strategies for complex problem solving, 6th Ed, Pearson Education, Harlow, England, 2009.
34. McKinsey Global Institute, Notes from the AI Frontier: Manufacturing Applications, 2018
35. MOUSSERON (J-M), op. cit, << si le brevet n'est pas exploité, le préjudice du breveté se limite souvent à la rémunération qu'il aurait dû demander pour autoriser l'exploitation.
36. N. Haristiani (. 2019 .) Artificial Intelligence (AI) Chatbot as Language Learning Medium: An inquiry . Journal of Physics: Conference Series, Vol. 1387
37. Paris, 23 mai 1980, Ann. propr. ind. 1981: «< les éléments de la contrefaçon constituent un rapport mineur qui n'a pu être déterminant dans le choix de la clientèle, il y a lieu de réduire l'indemnité demandée à une redevance indemnitaire.. ».
38. Russell S. J. & Norvig P. (2010). Artificial Intelligence: A Modem Approach (3rd ed., pp. 1-2). Pearson Education
39. Russell, S. J., & Norvig, P. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed., Pearson, 2021,
40. Sadekov (2022) Types of Chatbots: Rule-Based Chatbots vs AI Chatbots. Mindtitan

41. 'Siyanbola Trimisiu Tunji et al. "Statement of Cash Flows (IAS 7) and Financial Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria." International Journal of Accounting Finance and Risk Management vol. 7، no. 2، 2022
42. Thagard P. Computational philosophy of science, The MIT Press, Edition, London, England. 1998.
43. Vincze (. 2017 .) Virtual reference librarians (Chatbots) . Library Hi Tech News, Vol. 34 No. 4
44. Zhong, R.Y. et al., Intelligent Manufacturing in Industry 4.0, Engineering, 2017

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
المقدمة	01
الفصل الأول: **الذكاء الاصطناعي كمفهوم جديد ضمن مفهوم المنافسة المشروعة**	
المبحث الأول : ماهية الذكاء الاصطناعي	07
المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي	08
الفرع الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي	09
الفرع الثاني : خصائص الذكاء الاصطناعي	12
المطلب الثاني : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال	16
الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والتصنيع	17
الفرع الثاني : الذكاء الاصطناعي في التسويق وخدمة العملاء	19
المبحث الثاني : ماهية المنافسة بين الشركات	22
المطلب الأول : مفهوم المنافسة	22
الفرع الأول : تعريف المنافسة	23
الفرع الثاني : أهمية المنافسة	27

المطلب الثاني : أنواع المنافسة بين الشركات	30
الفرع الأول : المنافسة الكاملة	30
الفرع الثاني : المنافسة الاحتكارية	32
الفرع الثالث : احتكار القلة و الاحتكار التام	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: **أثر الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات**	
المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الشركات	39
المطلب الأول: الوكيل الذكي وروبوتات الدردشة	40
الفرع الأول: الوكيل الذكي (Smart Agent)	40
الفرع الثاني : روبوتات الدردشة	44
المطلب الثاني : تعزيز الكفاءة التشغيلية باستخدام الذكاء الاصطناعي	58
الفرع الأول :أتمتة العمليات وتحسين الانتاجية	51
الفرع الثاني : تقليل التكاليف وتحسين الجودة	52
المبحث الثاني : المسؤولية القانونية عن استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال المنافسة	58
المطلب الأول : المسؤولية الناتجة على حماية البيانات الشخصية	58

الفرع الأول : الالتزام بضمان حماية البيانات الشخصية	59
الفرع الثاني : جزاء الإخلال بقواعد حماية البيانات الشخصية	64
المطلب الثاني : المسؤولية الناتجة على حماية حقوق الملكية الفكرية	66
الفرع الأول : حماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الذكاء الاصطناعي	67
الفرع الثاني : الآثار القانونية للاعتداء على حقوق الفكرية	72
خلاصة الفصل	80
الخاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	84
الفهرس	
ملخص الدراسة	

ملخص مذكرة الماستر

تتمثل تداعيات الذكاء الاصطناعي على المنافسة بين الشركات في إحداث تحول جذري في أساليب العمل، حيث يرفع من الكفاءة التشغيلية ويخفض التكاليف ويسرّع وتيرة الابتكار عبر تحليل البيانات وفهم سلوك العملاء. كما يمكّن الشركات من تقديم خدمات ومنتجات مخصصة تعزز قدرتها التنافسية في السوق. وفي المقابل، يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة واتساع الفجوة بين الشركات المتقدمة تكنولوجياً وغيرها، إضافة إلى ظهور تحديات تتعلق بالأمن السيبراني وأخلاقيات استخدام البيانات.

الكلمات المفتاحية :

1/الذكاء الاصطناعي2/ المنافسة بين الشركات 3/المسؤولية القانونية 4/البيانات الشخصية

Abstract of The master thesis

The implications of artificial intelligence for competition between companies are to radically transform business methods, raising operational efficiency, reducing costs, and accelerating the pace of innovation through data analysis and understanding customer behavior. It also enables companies to provide customized services and products that enhance their competitiveness in the market. In turn, it leads to increased competition and a widening gap between technologically advanced companies and others, in addition to the emergence of challenges related to cybersecurity and data ethics.

Keywords:

1/Artificial intelligence 2/ competition between companies

3/ legal responsibility 4/ personal data